مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إشكالية دور الحزب السياسي في عملية التحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق

أ.م د. سردار قادر محي الدين - الجامعة اللبنانية الفرنسية
dr.sardarqadir@lfu.edu.krd
م.م أوميد خدر- الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:2016/10/3
القبول:2016/11/5
النشر:2016/12/15

DOI:
10.25212/lfu.qzj.1.2.07

الكلمات المفتاحية:

Process of Democratization, Region.

الملخص

تتطلب عملية التحول الديمقراطي الصحيح وجود أحزاب سياسية مناسبة مع تلك المرحلة، أي لابد وأن تكون الأحزاب ديمقراطية وتؤمن بها وتحظى بقيم ومباديء وطنية متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والإحتكار السياسي سواء في اطار الحزب أو السلطة، وتلتزم فعلا بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، إضافة إلى القبول بالتعددية. وليس من الغريب أيضاً ربط ضمان الحريات والحقوق العامة وممارسة الحقوق السياسية عند الحديث عن الديمقراطية بظاهرة تعدد الأحزاب. وأن كل قيد يفرض في ذلك يعد حاجزاً أمام حرية تشكيل الأحزاب وممارسة نشاطاتها، بل يعد انتقاصاً من الديمقراطية الحقة، فلا ديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية تتنافس فيما بينها على السلطة وتشرعن العملية الإنتخابية النزيهة، كما تؤدي بالبلاد نحو السلام المجتمعي والتنمية. لأن المواطنين هم الذين يرسمون المسار السياسي ومن له حق الحكم من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية والإدلاء بصوتهم لمن يحسبونه الأفضل، بالرغم من أن عملية المشاركة السياسية عملية معقدة ولها مستويات مختلفة تتباين من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر، ولكن حجم التصويت لكيان سياسي معين يعد بمثابة مدى ثقة المواطنين له وتقديرهم له للقيام بحكم البلاد، وهذه المشاركة تتجاوز الأحزاب السياسية وتنضم إليها الحركات الإجتماعية، التي اتخذت دوراً مؤثرا في الحياة السياسية الديمقراطية، إلى حد حلت محل الأحزاب السياسية في بعض البلدان المتقدمة الديمقراطية والأكثر تأثيراً على الجماهير مقارنة بالأحزاب السياسية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تقوم الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي بالدور الرئيسي، كما أن العملية تعتمد مكانة ودور وتوجيه الأحزاب للمعادلات المجتمعية نحو ترسيخ الديمرقاطية أو إجهاضها، فالمسؤولية الحقيقية تقع على عاتقها أكثر ما تقع على غيرها، لأن المواطنون يقومون بالمشاركة من خلالها أو يصوت لصالحها، حتى الحكم يمارس من قبلها. كما أنها تعد كاحدى قنوات التنشئة الإجتماعية والسياسية في المجتمع في سبيل التأثير في الرأي العام وتكوين الثقافة والتربية السياسية والإندماج الإجتماعي خصوصاً في الدول الديمقراطية. وعلاوة على ذلك أن الأحزاب السياسية في عملية التحول تعد بالركن الأساس وتبنى على مواقفها ومنظورها السياسي أغلبية المعادلات المجتمعية والوطنية كالدستور والإنتخابات والحياة السياسية وتشجيع الظاهرة السياسية نحو التمكين وليس التشرذم، والعكس صحيح، بمعنى إذا لم تقم الأحزاب بمسؤوليتها تجاه المرحلة التي تعد من أكثر المراحل حساسية في حياة المجتمع، تصبح عقبة في طريق التحول الديمقراطي.

فالأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي تبقى المحور الرئيسي والمؤثر في الحياة السياسية وخارطتها، ولا تحل محلها وحدة مجتمعية أخرى وهي التي تحدد مصير المسار الديمقراطي في البلاد، لأنها إما أن تكون في السلطة فتسمى القوى الرسمية في الحياة السياسية، لأن الحكم لابد من توجيهه من قبل حزب معين – أي حتمية الحكم من قبل حزب على الأغلب _ لأنه صاحب رؤية منهجية واضحة، وإما أن تكون في المعارضة التي تسمى بالقوى اللارسمية، وهي قوى فعلية تبعاً لكونها تنشأ نشأة واقعية، أي لم تنشأ بقانون مسبق، وإنما جاءت إفرازاً لواقع مجتمعاتها، ولكنها في نهاية المطاف تنظم أعمالها بالقانون وعليها الإلتزام به. فأي دور يمثله الحزب السياسي في عملية التحول أو حتى فيما بعد، فسيكون دوراً محورياً أساسياً ويقع عليه المسؤولية، وأن إدارة الأدوار في سبيل الوصول إلى ديمقراطية تنافسية لابد وأن تستغل او توظف في سبيل ترسيخ السيادة الشعبية وإرادتها العامة، وتلك الأدوار محددة في: الأحزاب كآلة إنتخابية، كحلبات للجدل، كأدوات للتكيُف الاجتماعي. وألا تتجاوز أفعالها الإطار السلمي وأن تلتزم بالدستور.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لم تكن عملية التحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق سائداً إلا بعد إنتفاضة الشعب الكوردي في عام 1991، وتكوين حالة سياسية خاصة به، وقد تشكل برلماناً وأطلق الإنتخابات في سبيله، وشاركت الأحزاب فيها، وكانت الإنتخابات رمزاً حضارياً للشعب الكوردي، رغم حداثتها بالنسبة له، ولكن الأحزاب السياسية أفسدت تلك المناسبة الديمقراطية بعد تاريخ طويل من الإستبداد الأنظمة الحاكمة، ولم تصبح الإنتخابات نقطة تحول وإدارة للأزمات الداخلية، بل خلافاً لذلك أصبحت أزمة التي أدت في نهاية المطاف إلى حرب أهلية بين فاعلين سياسيين رئيسيين، وأجهضوا عملية التحول، فأصبح الشعب الكوردي يتراوح في مكانها ولم يتجاوز مرحلة التحول الديمقراطي وصولاً الى الديمقراطية المستقرة، رغم كونه من الشعوب المتناسقة فيما بينها، ويحظى بالتجانس الإجتماعي، إلا أن المشكلة هي في التجانس السياسي الذي لعب دورً سلبياً على الشعب وقضيته القومية.

إن التقاليد الديمقراطية في إقليم كوردستان تعتبر غير معروفة ضمنياً و متأخرة في تطبيق مناهجها من ناحية العملية، مما يدل على عدم وجود مرتكزات داخل العقلية السياسية للأحزاب المشاركة في السلطة الكوردية، حيث لم يحظ المواطن الكوردي بحرية الإختيار من خلال تجربته هذه، وإنما يعتمد في ذلك على إنتمائه السياسي أو تعاطفه الحزبي، دون النظر إلى دور الحزب وما يترتب عليه إختيار الشخص او الجهة المناسبة لذلك، وإن عدم الإنفتاح بوجه التطورات السياسية على الساحة العالمية او الإقليمية يؤثر بشكل واضح على إدلاء رأي مستقر يكون له دوره في تحديد معالم يؤدي إلى نتائج إيجابية من أجل الخروج من القوقعة الحزبية أو الهيمنة الشخصية داخل المؤسسات الحزبية، وتحولها إلى مؤسسات تدافع عن حق المواطن ضمان في متطلبات الحياة الطبيعية، وهذا بدوره يعكس نتائج الإنتخابات او يعيق العملية الديمقراطية. كما أن لنشوء المعارضة في هذه المرحلة دوراً كبيراً في المستقبل، إذا ما عمل من أجل الوصول إلى مرحلة تُحَوّل فيها الوضع السياسي في إقليم كوردستان إلى حالة يوعز حصول الناخب على دوره الفاعل في تحديد مسار العملية السياسية .

تكمن أهمية الموضوع في أن التجربة الديمقراطية في إقليم كوردستان العراق بعد حوالي ربع قرن من الزمن بحاجة إلى قراءة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

علمية، كما هو الحال بالنسبة لجوانب أخرى مجتمعية في الإقليم. وهذه القراءة تعتمد بالشكل الأساسي على دور الأحزاب السياسي في الإقليم في عملية التحول الديمقراطي فيه. كما تتمحور مشكلة البحث حول الاجابة عن الاسئلة الاتية، وهي: هل أن للأحزاب دوراً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي؟ وهل هناك عملية التحول الديمقراطي خالية من الفئات والفاعلين السياسيين الاخرين؟ وهل الأحزاب السياسية ضرورية لهذا التحول؟ ماذا يحدث إذا لم تقم الأحزاب بدروها المحوري لتجاوز المرحلة الإنتقالية وصولاً إلى الديمقراطية المستقرة؟ وهل هناك عوامل مؤثرة على الأحزاب السياسية كي تحول بينها وبين دورها المطلوب في عملية التحول؟ وهل الدور المحوري للأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي متشابه في جميع التجارب والمجتمعات؟ وكيف تستفيد المجتمعات الحديثة الإستفادة من تجارب أخرى كالمجتمع الكوردي، وبالذات في إقليم كوردستان العراق؟ ما هي تلك العقبات التي أدت إلى عدم قيام الأحزاب الكوردية بدورها المطلوب؟ ألم تكن هناك حكومة تشرف على العملية الإنتخابية؟ ألم تكن هناك حرية تكوين الجماعات وحرية التعبير؟ هل الأحزاب السلطوية في الإقليم السبب أمام التحول أم أن للمعارضة أيضاً الدور فيها؟ ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم اقتراب الأحزاب الكوردية في سبيل إنجاح العملية الديمقراطية في الإقليم؟ ومن ثم هل هناك بالفعل مرحلة التحول الديمقراطي في الإقليم؟ إذا كانت سائدة فما هي خصائصها؟ وماهي ركائزها؟ وهل انعكست تلك الظاهرة في العمل السياسي والمجتمع؟ وما هي مظاهرها؟

وتقوم فرضية البحث على بعدين أثنين، وهما: أولاً: تعد الأحزاب السياسية من إحدى الركائز المحورية في عملية التحول الديمقراطي. ومن ثم إن الأحزاب الساسية في إقليم كوردستان العراق لم تستجب لمطالب مرحلة التحول الديمقراطي، ولم تستطع التكيف مع الواقع الجديد، فأصبحت معضلة في وجه عملية التحول الديمقراطي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الأول:
الخارطة الحزبية لعملية التحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق

المطلب الأول:
عناصر عملية التحول الديمقراطي في الإقليم

أولاً: الانتخابات

إن الإنتخابات كمبدأ ديمقراطي للحزب والمجتمع في إقليم كوردستان شيء حديث، وبسبب ذلك فإن الإنتخابات لم تكن نزيهة إلى حد ما وأساسها ضعيف للحكم، أما الانتخابات تلو الأخرى تتحسن شيئا فشيئاً، وخاصة إنتخابات 2013 مجلس النواب الكوردستاني و2014في مجالس المحافظات، كما أن (ح د ك) و (أ و ك) يستخدمان الضغط ضد معارضيهم وهذا مرتبط بحد ذاته بالمصالح الإقتصادية لكل من (ح د ك) و (أ و ك). وإن كل من (حركة التغيير والإتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية) لم تستخدم المسائل العنفية ، كما أن في المجتمعات التي تتطور حديثاً، فإن مسألة قبول الهزيمة أمر غير وارد لفقدان كرسي الحكم، وان إقليم كوردستان أحد الامثلة المجسدة لذلك، كما أن فترة ما بين 1992 – 2005م خير شاهد على ذلك، فإن الحياة السياسية في الإقليم كانت مجمدة، كما يمكننا أن نسمي هذة الفترة في إقليم كوردستان فترة قانون الحكم الأحادي من قبل الحزبين الرئيسين.

ثانياً: التعددية الحزبية

إن وجود التعددية السياسية الحقيقية في النظم البرلمانية أو غيرها، ليست فقط إغناء للتجربة البرلمانية إنما هو شرط من شروطها، بحيث بدونها لا يمكن التحدث إطلاقاً عن وجود برلمان فعَّال ونشط بالمعنى الصحيح. وإن العملية السياسية في كوردستان العراق في حقبة إنتخابية للتصويت على الأعضاء المشاركين في أول برلمان لإقليم كوردستان في عام 1992يمكن تسليمها بظاهرة التعددية السياسية لاسيما في الحقيبة الأولى من تجربة نظام الحكم من خلال واقع الحزبين الرئيسيين هما (حدك - أوك)، كقوتين سياسيتين وحاكمتين في قمة الهرم السياسي في الإقليم وإلى جانبهم وجود عدد من أحزاب وتنظيمات سياسية أخرى، مما يمكن القول بأن هذه العملية دخلت حيز الممارسة بعد إنتخابات عام 1992 م، كأول تجربة في الحياة السياسية لإقليم كوردستان العراق.[1]

ومع بدايات 2005الحقبة الثانية من تجربة نظام الحكم في إقليم كردستان، والتي تبدأ مع بدأ إجراء إنتخابات البرلمانية الثانية، نجد تغييراً ملموساً في الحالة السياسية. ذلك مع بدأ بعض القوى والأحزاب السياسية التي أصبحت مشاركتها في الحياة السياسية في الإقليم، لا سيما داخل السلطة التشريعية، آخذاً بالنمو والصعود والإزدياد، للعب دور ولو جزئياً في العملية السياسية، وهذا يعتبر

[1] محمد صابر كريم، مصدر السابق، ص 214.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تحولاً جزئياً في صعود العملية الديمقراطية إلى بروز وتطور وتبلور حركة السياسية الجديدة، ومن هذه القوى نذكر(الإتحاد الإسلامي – الجماعة الإسلامية كوردستان العراق)، وبعدها ظهور حركة سياسية جديدة والتي باتت تعرف بـــ (حركة التغيير)، ويمكن تسميتها بتيار (الليبرالية السياسية) ضمن طيف القوى العلمانية في الإقليم.[1]

ثالثاً: التداول السلمي للسلطة

وبناء على ماتقدم نرى بأن الحياة السياسية السلمية لتداول السلطة في كوردستان العراق، يمكنها أن تتأتى في التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الضغوط الإقتصادية وإحتواء مظاهر الأعمال غير الديمقراطية، بمجموعة من المتغيرات الأساسية، والتي ينبغي ضبط العوامل المؤثرة على هذه الحالة، فالمصالح الوطنية على عاتق الجميع، كما أن الأحزاب العاملة في إقليم كوردستان يجب عليهم مراعاة الحالة المتدنية للفرد الكوردي والتي يتأثر بمشاكل ناجمة عن سوء استخدام السلطة مع عدم إلمام القيادات الحزبية بجمهورها إلا في حالات إستثنائية أي الإنتخابات أو ما يتعلق بأمن البلاد وما إلى ذلك من المسائل المتعلقة بعموم المكونات الموجودة داخل الساحة السياسية كما يجب أن تتسم بالعمومية والإستقرار السياسي، لدى كل فئات المجتمع الحزبية والمدنية.وإن التنظيم الإقتصادي العلمي بمثابة الخطوة الناجحة نحو إستقرار السياسي، على الذي يجب على كل كتلة سياسية مراعاتها والعمل من أجلها، وهذا بدوره يخلق نتاجاً صالحاً للعمل السياسي داخل السلطة بشكل سلمي.

في ضوء التصورات السابقة ومن أجل تداول السلطة تداولاً ديمقراطياً، وفتح المجال أمام القوى السياسية وبناءاً على مقومات دستورية وقانونية والعمل من أجل تشكيل كيان ديمقراطي متمثلاً بالبرلمان والحكومة، لابد أن يعمل الأحزاب السياسية لتكوين إدارة سياسية يشمل كل القوى على الساحة السياسية مع متطلبات دخول إلى المعترك السياسي عن طريق الإنتخابات. بهذه الطريقة يستطيع المشاركون السياسيون أن يصمموا على تبادل السلطة عن طريق المنافسة السياسية تحت غطاء الديمقراطية. ولبناء العلاقة المتينة بين الجماهير والأحزاب، في حال إنتكاس الحزب(هنا يدل على قناعة الحزب بعدم وجود نية حال حصول موعد تداول السلطة، لأن ماهية السلطة السياسية بيد الأحزاب قابعة في عمق القناعات غير المرضية يمكن الإعتماد عليها في أثناء تطبيق العملية السياسية) عن تلك القرارات الصادرة من قبله، فلا بد من إعادة النظر في العلاقات الموجودة بينه وبين جمهوره. لذلك فإن التداول السلمي للسلطة من قبل الحزب يقع تحت مجموعة من المسائل المتعلقة بالتطبيق الواضح للمسئولية المباشرة، والتي من أجلها يكافح لإنجاحها دون كلل. وإذا كان البرنامج السياسي والإقتصادي والإجتماعي، يتضمن ما لايقبله عامة الشعب، سوف يحتاج إلى إصلاحات وتعديلات العملية من جانبهم و بأن يتقبلوا ما أعطاهم الجمهور في لحظتها يعود إليهم ان طلبها، لذلك فإن تداول السلطة بطرق سلمية يؤدي إلى تركيب نظام سياسي مع تجديد الأفكار السابقة بأفكار أكثر إلتزاماً

[1] محمد صابر كريم، مصدر سابق، ص 216.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وحيوية عند التطبيق. وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرين سنة لم نرى في التجربة السياسية الكوردية أي نوع من التبادل السلمي للسلطة يتماشى مع المتغييرات السياسية في المنطقة والعالم برمتها، أي بمعنى تحويل السلطة من يد الأحزاب الكبيرة في كوردستان إلى المتنافسيين المشاركين، وخاصة من يد (أوك - وحدك) إلى الأحزاب الأخرى.[1]

في نهاية هذا المطلب نجد أنه قد *مرت الحياة* السياسية والحزبية في اقليم كوردستان منذ الانتفاضة في العام 1991 بالعديد من الصعوبات والازمات، ومع ذلك ظهرت مجموعة ملامح ومبادىء ديمقراطية الا ان هذه المبادىء لم تخلو من العيوب لهذا لم تقدم الاحزاب ما كان تطمح اليه بالتمام والكمال، جاءت هذه المبادىء بفكرة الانتخابات وبينت دور الحكومة والسلطة في نفس الوقت وخلقت ايضا مجموعة مؤسسات ، ولكن الجانب المعيب في هذه السلسلة من التغيرات تكمن في خضوع هذه المؤسسات الى التأثير الحزبي وادارة من قبل الاحزاب، ولهذا لا نجد اية مؤسسة داخل الاقليم مستقلة ونخص بذلك السلطة القضائية والتشريعية. و لانجد المبادىء الديمقراطية تطبق في مؤسسات الاقليم بحذافيرها، ومن المعلوم ان المعوقات التي تعرقل تطبيق هذه المبادىء تقع بالدرجة الاولى على عاتق الاحزاب السياسية، فالمعادلة هنا بهذه السهولة ان الاحزاب السياسية الموجودة في اقليم كوردستان لم تبن على الديمقراطية لذلك فشلت في خلق الديمقراطية، ولكي نكون اكثر تفائلاً لا ننسى ما ظهرت في السنوات الاخيرة من معارضة وتعدد الاحزاب فضلاً عن ممارسة عملية الانتخابات، وان دل هذا على شيء فانه يدل على التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية خلال السنوات الماضية بالرغم من تأخرها في الوصول الى الدرجة المرجوة من تطبيق المبادىء الديمقراطية وتحقيق تحول ديمقراطي سليم.

المطلب الثاني:
الأحزاب والتحول الديمقراطي في أقليم كوردستان بعد الإنتفاضة حتى عام (2009)

إن التغييرات الدولية في المنطقة جاءت بفرصة نادرة للقضية الكوردية، وبعد أن وقع النظام العراقي في خطأ إستراتيجي بغزوه الكويت ، وبعد أن خرج من حربه الطويلة الأمد بينه وبين دولة جمهورية إيران الإسلامية التي دامت لمدة ثماني سنوات، والكوارث الناجمة جراءها، وما ترتبت بعد ذلك من جراء العمليات العسكرية للتحالف خلال تحريرها للكويت التي دمرت البنية التحتية والعسكرية للقوة العراقية بعد تقهقرها أمام الغزو العسكري الأمريكي والقوات المساندة لها، قام الكورد في كوردستان العراق وفي 1991/3/5 إنتفاضة شعبية شملت جميع مكونات المجتمع، وفي كثير من المدن الكوردية في إقليم كوردستان، والنتيجة الحاصلة من تلك الإنتفاضة حصول فراغ إداري وسياسي، فكر قادة الكورد بهذا التغيير غير المتوقع وخاصة بعد أن قامت الحكومة العراقية بسحب جميع ما لها العلاقة بإدارة الحكومة المركزية في المناطق المتحررة، لذلك قرر الكورد بملأ هذا الفراغ

[1] كۆمه ڵێك نووسەر،كوردستان و عيراق ململانى ناوخۆى وئاينده‌ى سياسى،سەرجاوه‌ى بيشوو ل48

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

في إنتخابات برلمانية للقوى المشاركة على الساحة السياسية الكوردية، ففي 1992/5/19، جرى أول إنتخابات برلمانية في تأريخ الحركة الكوردية السياسية التي كانت تعتبر اول خطوة نحو تشكيل الدولة الكوردية.

لكن هذا العمل لم يدم طويلاً، وذلك بسبب حدوث تحديات ناجمة بين الأحزاب الفائزة في الإنتخابات البرلمانية لهيمنة وبسط نفوذها على المراكز الحيوية في كوردستان من قبل الأحزاب القوية خاصة والأحزاب الصغيرة عموماًومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الكثير من النزاعات والصراعات الناجمة بين القيادات السياسية والتصريحات بعيدة عن تهدئة الوضع المتوتر بين الأطراف المشاركة في الإنتخابات ونتيجة لذلك حدث في 1994/5/1 اول مواجهة مسلحة بين (أوك و حدك)، حيث حصلت المناوشات في كثير من مناطق تواجدهم، كما يمكن الإشارة إلى مشاركة الأحزاب الاخرى يربطها بالقوى الرئيسية لـــ (ح د ك) و (أ و ك)، وكانت الحركة الإسلامية في كوردستان العراق متعاوناً مباشراً لـ(حدك) في مواجهتها لـ(أوك).[1]

وفي خضم التطورات السياسية كانت الجبهة الكوردستانية العراقية ومنذ قيامها قد تبنت في الميثاق ونظامها الداخليين فكرة تشكيل المجلس الوطني مهامه تجميع القوى السياسية الكوردية لبناء مجتمع كوردي يتمتع بجميع مؤهلات الحياة الطبيعية التي جعلت منها أحد أهدافها الأساسية، فجاءت في البند(3) من المادة الرابعة في نظامها الداخلي "أن الجبهة الكوردستانية تشكل مجلساً وطنياً كوردستانياً من ممثلي التظيمات السياسية والمهنية والجماهيرية وممثلي الأقليات القومية والدينية والشخصيات الوطنية المعروفة في كوردستان وتحدد صلاحياته بموجب قانون ينظم لهذا الغرض تجميع القوى السياسية الكوردية لبناء مجتمع كوردي يتمتع بجميع مؤهلات الحياة الطبيعية التي جعلت منها أحد أهدافها الأساسية ".[2]

وفي شهر كانون الأول1994م، بدأت جولة جديدة من القتال من جانب (أوك)، وكانت سميت هذه المرحلة (بالحرب من أجل العيش- المراد بها فتح نافذة وصول المواد التموينية من مناطق خاضعة لهيمنة القوات التابعة لـ (ح د ك)، بسبب حصارها على المناطق التابعة لنفوذ القوات التابعة ل (أوك))، حيث كان قصد القيادة في (أوك) من هذه النزاعات كثرة الواردات الخيالية لكمرك إبراهيم خليل موجودة تحت مناطق نفوذ (ح د ك). كما يمكن الإشارة بأن الوضع العسكري والسياسي والحالة النفسية الناجمة من هذه العمليات من قبل الأطراف الكوردية المتنازعة المتمثلة في النزاعات الداخلية يمكن إعتبارها سيئة جداً ، ومؤثرة في جميع ميادين الحياتية. وبخاصة توزيع الدول الإقليمية والأحزاب والقوى في المنطقة على طرفين كل حسب توجهاته ومصالحه السياسية والعسكرية ومحركة من قبل الآخرين.[3]

---

[1] مسعود عبدالخالق، **سەرچاوەی پێشوو**، ل 159–160.

[2] الجبهة الكوردستانية العراقية / الإعلام، الميثاق والنظام الداخلي، 1988، ص13.

[3] مسعود عبدالخالق **سەرچاوەی پێشوو** ، ل 160–161.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كان الواقع الجغرافي لنتائج الحرب الدائرة بين المجموعات السياسية في كوردستان العراق، منذ أحداث 1996، حيث وزعت بصورة، وقعت سلطة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحلفاؤه في مناطق محافظات أربيل ودهوك، اما سلطة الإتحاد الوطني الكوردستاني كانت في مناطق محافظة السليمانية وقسماً من أربيل وكركوك، بحيث كانت خطوط التماس الفاصلة بينهم واقعة في مناطق (ديَطةلَة -كوية)، لكن بعد أحداث 2003 م العراقية عادت حدود القوتين ليشمل كل المحافظات الكوردية مع قسم من المناطق المتنازعة عليها في محافظة كركوك وقضاء خانقين.[1]

وفي شهر 1998/10، وأثناء مواجهة جديدة بين (أوك و حدك)، هاجم (أوك) بكل قوتها مناطق (حدك) في عقر دارها، ورداً على ذلك قام (حدك) بطلب المساعدة من تركيا، بحجة مشاركة (pkk) و (إيران) إلى جانب (أوك)، لذلك قامت القوات التركية بالتدخل العسكري في المنطقة بطلب من (حدك) وإنهارت القوة المسلحة التي تملكها (أوك) بزعامة جلال الطالباني و كانت الخسارة على (أوك) كبيرة ،(ارسى برلمان كوردستان العراقي المصالحة بين الفصيلين الكرديين اللذين كانا يتنازعان السيطرة على كوردستان عبر المصادقة على اتفاق سلام تم توقيعه في واشنطن عام 1998، على خلفية التهديدات الاميركية باجتياح العراق.وصادق البرلمان الكوردستاني بالاجماع في جلسة عقدها بعد توقف دام ست سنوات، على اتفاق السلام الموقع في واشنطن بين زعيمي الحزب الديموقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكوردستاني جلال الطالباني اللذين شاركا في الاجتماع,وعقد البرلمان جلسته بكامل اعضائه المئة والخمسة (بينهم 51 نائبا عن الحزب الديموقراطي و49 عن الاتحاد الوطني وخمسة نواب عن الاقلية المسيحية)، وبحضور رئيسة جمعية فرنسا-حريات دانيال ميتران، ارملة الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران، المناصرة للقضية الكرديةولدى افتتاح الجلسة تلا رئيس البرلمان رؤذ نوري شاويس رسالة وجهه وزير الخارجية الاميركي كولن باول الى البرلمان واعرب فيها عن دعمه للمصالحة بين الاتحاد الوطني والحزب الديموقراطي وعن تضامنه مع اكراد العراق. واكد باول ان الكورد "حلفاء" في حملة مكافحة الارهاب.وقال البارزاني مخاطبا النواب "ان هذا اليوم لا يقل اهمية عن يوم الانتخابات سنة 1992". و"قدم اعتذاراته" عن سقوط ضحايا في المعارك الدامية التي جرت بين الفصيلين المتخاصمين واسفرت عن حوالي 3000 قتيل.وشكر زعيم الحزب الديموقراطي الكوردستاني الحكومات الاميركية والبريطانية والتركية للحماية التي توفرها لكوردستان عبر مراقبة منطقة الحظر الجوي التي تفرضها واشنطن ولندن في شمال العراق,وتستخدم الطائرات الاميركية التي تراقب هذه المنطقة قاعدة انجرليك في جنوب تركيا, واضاف البارزاني "ان الكورد لن يشكلوا خطرا او تهديدا لامن واستقرار الجيران ونحن مستعدون لنقدم ما يطمئنهم في هذا الاتجاه"، في اشارة الى مخاوف انقرة.وتعارض تركيا انشاء دولة كوردية مستقلة في شمال العراق، خشية تحريك التطلعات الانفصالية للاقلية الكوردية في جنوب شرق تركيا. وهددت باللجوء في هذه الحال الى تحرك عسكري, وقال البارزاني ان الحزبين

[1] گەڕاس ئاڕ. ڤی. ستانسفیلد، سەرچاوەی پێشوو ل 227.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

"سيطرحان جانبا الخلافات بينهما وسيعملان معا من اجل مصلحة قضيتهما وشعبهما". واضاف "لطالما حاربنا الارهاب وسنستمر في محاربته".[1]

من جهته، افاد الطالباني ان "الشعب الكردي من خلال اختياره للصيغة الفدرالية اراد المحافظة على وحدة العراق وهو ما لم يفعله الحكم في العراق". واشار الى ان "وحدة الكورد ليست موجهة ضد احد"وعلق البرلمان الكوردي اعماله في 3 حزيران/يونيو 1996 بسبب المعارك العنيفة التي دارت بين الفصيلين الكورديين الرئيسيين المسيطرين على المنطقة منذ نهاية حرب الخليج عام 1991, واستؤنف الحوار بين البارزاني والطالباني ، واعلن الزعيمان التوصل الى اتفاق "يضع حدا لجميع الخلافات ويسوي المسائل العالقة" بينهما,وشكل الحزبان عام 1992 بعد حرب الخليج حكومة لم يعترف بها دوليا في شمال العراق,وعقد البارزاني والطالباني اجتماعا في بلدة دوكان على مسافة 65 كلم شمال السليمانية، معقل الاتحاد الوطني، واتخذا اجراءات تهدف الى اعادة الثقة بين حزبيهما[2]. وبعد هذه المواجهات وفي 2002/10/4، وبعد جولات مطولة من المفاوضات ، جرت أول جلسة برلمانية بمشاركة الجميع.[3]

ولم تكن حال الإسلاميين في كوردستان العراق أحسن من الأحزاب المتصارعة، حيث مرت بكثير من التقلبات السياسية في تغيير المواقف حيال الأحزاب السياسية الكبيرة تجاه مجموعات السياسية الاقل نفوذاً وسلطة في العملية السياسية ولا من حيث حصولها على نسبة عالية من أصوات الناخبين التي تؤدي إلى رفع دورها في العملية السياسية ومشاركتها في الحكومة، كانت القائمة الإسلامية في كوردستان العراق قد حصلت على نسبة (5%)في الإنتخابات البرلمانية 1992/5/19، كما شاركت في إنتخابات رئاسية للإقليم وحصل مرشحه السيد (عثمان عبدالعزيز) على (38815) صوتاً وكان هذا قوتهم الفعلية، وأن هذه النسبة كانت أقل من نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمتها في الإنتخابات التي وصلت إلى أكثر من (60000) ألف، بل حصل الإختلاف فيما بين المكونات القائمة في موضوع رئاسة الإقليم حيث كانت الاصوات الحاصلة من قبلهم في البرلمان كانت أكثر من عدد الأصوات التي أتت من قبل الاقتراع لرئاسة الإقليم.[4]

وخلال الاحداث الجارية في كوردستان العراق وخاصة بعد 1994م، أي مرحلة الإقتتال الداخلي، حصلت إنشقاقات متتالية داخل الأحزاب الإسلامية في كوردستان العراق، كما ظهرت أحزاب أخرى إسلامية من جراء التطورات السياسية في الإقليم، حيث بدأت جماعة منشقة من الحركة الإسلامية بتأسيس حركة النهضة الإسلامية(الجدير بالذكر كانت حركة النهضة تعتبر تياراً إسلامياً تابعاً للإخوان المسلمين حيث كانت موجودة منذ سبعينيات القرن الماضي) التي كانت إتجاهها الفكري يختلف عن الإتجاه الفكري للحركة الإسلامية، كما ظهرت هيئات إغاثية إسلامية مثل (هيئة الإغاثة

---

[1] ميدل إست اونلاين، أربيل – عراق من شمال عقراوي 04/ 10/ 2002، النشرة الأولى، يوم 11/ 8 /

[2] مصدر نفسه.

[3] مسعود عبدالخالق، **سەرچاوەی پێشوو** ،ل162.

[4] مسعود عبدالخالق، **سەرچاوەی پێشوو** ، ل339.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الإسلامية) التي تحولت في مرحلة تطور الصراعات إلى حزب سياسي كان في بداية ظهوره هيئة إسلامية للإغاثة، ثم تحولت إلى حزب سياسي وأعلنت عن نفسهاكحزب يمارس السياسة داخل الساحة السياسية الكوردية وفيما بعد تمت تأسيس الجماعة الإسلامية بقيادة (مةلا علي باثير)، وكانت هذه الحركة يعتبر الجناح المسلح للحركات الإسلامية، وذلك بعد أن تحول إلى حزب إسلامي متطرف معارض لمناهج الحكومة الكوردية، وأخيراً أصبحت بما يعرف بـــ(حركة الأنصار) التي قادها(مةلا كريَكار)، وقبل أن تبدأ العمليات العسكرية لتحرير العراق، قامت هذه الفئة، بهجوم على مواقع الإتحاد الوطني، وصل الوضع العسكري، إلى عدم تحمل قوة الإتحاد أمام هجماتهم العسكرية الإرهابية في ذبح أسرى من قوة (أوك) إلى تدمير كل ما يتعلق بمقدسات اسلامية في مناطق بيارة وطويلة، نتيجة لهذه التطورات، وخاصة الوضع السياسي لدولة العراق والمغامرات السياسية والإعلامية التي يعرضها النظام العراقي تحدياً للقوة العالمية المتمثلة بدول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، أثناء ذلك وبناء على قرار أمريكي بغزو العراق وتحرير شعبه من غطرسة النظام الفاشي، كان الوضع السياسي والعسكري في منطقة كوردستان العراق تغير لصالح الإتحاد الوطني الكردستاني وأصبح الكورد مشاركاً فعلياً في جانب القوة الدولية في حربها ضد ذلك النظام الذي أرهق الشعب العراقي سنوات طوال، حيث قامت القوات الأمريكية في ليلة (21-2003/3/22)، بقصف صاروخي بعيد المدى على جميع مقرات الأنصار والجماعة الإسلامية في منطقة هورامان، وأسفرت عن تدمير جميع مواقعهم وقتل الكثير من أنصارهم، مما ادى إلى إنهيارهم بشكل وقتي. وبعد إنتهاء الحملة العسكرية الأمريكية وسقوط النظام العراقي، توجهت هذه الجماعة إلى الجبهة المعادية للأمريكيين تحت إسم (أنصارالسنة).[1]

وبعد سقوط النظام البعثي الصدامي، شاركت القوتان الكورديتان في كوردستان العراق بقائمة مشتركة في إنتخابات 2004/4/31، حيث كان (أوك وحدك) قائمتهما واحدة، وكانت النتيجة حصول الكورد على حصة جيدة من المقاعد البرلمانية العراقية، وكان هذا مكسباً كبيراً لأول مرة للكورد، وبناءاً على هذا وافق الجميع على السيد جلال الطالباني لتسلم مركز رئاسة الجمهورية بينما كان نصيب رئاسة الإقليم للسيد مسعود البرزاني، بعد ذلك أصبح السيد مسعود البارزاني رئيساً للإقليم (كان ذلك قد حصل بتوافق بين الطرفين الرئيسيين حسب تطورات الوضع السياسي في العراق وكردستان معاً) في 2005/6/14. وفي إنتخابات 2009/7/25، حصل رئيس الإقليم على أصوات كثيرة وصلت إلى نسبة أكثرمن (70%) من عدد أصوات الناخبين لرئاسة الإقليم.[2]

أما في إنتخابات عام 2005، في كل من كوردستان العراق والإنتخابات البرلمانية العراقية، فقد حصلت الجماعة الإسلامية على ستة مقاعد برلمانية في إقليم كوردستان مع حصولهم على مقعدين في البرلمان العراقي، لكن هذه النسبة تغيرت كثيراً وخاصة في العملية الإنتخابية الجارية في 2009/7/25، حيث حصل كل من(الإتحاد الإسلامي (6) مقاعد-الجماعة الإسلامية (4) مقاعد-

[1] مسعود عبدالخالق، **سەرچاوەی پێشوو** ،ل 342-343.

[2] **هەمان سەرچاوەل** 162.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الحزب الإشتراكي الديمقراطي (2) مقاعد - حزب كادحي كوردستان(1)مقعد على (13مقعد) فقط في الإنتخابات.[1]

كانت سلطة القوى السياسية المهيمنة على الساحة السياسية في كوردستان العراق، منظمة بإسلوب يتماشى مع البناء التنفيذي للمصالح الحزبية، وكان الإستقرار أهم المسائل الجذرية يمثلها هيمنة الحزبين الكبيرين، داخل هيكلة الحكومة، ولاعجب فيما نرى أن الهيئة القضائية تعمل تحت إمرة أعضاء أو القيادات في المكتبين السياسيين للحزبين الكبيرين، ومن ناحية أخرى فإن واقع كوردستان فرض معضلات سياسية غير قابلة لتجاوزها إلا بموافقة الجانبين, وكان النظام السياسي والإجتماعي والاقتصادي والتربوي، في حالة شلل تام، بسبب التدخلات الجانبية لكل منهم.[2]

وبسبب تضخم المشاكل الداخلية ومن أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه وظهور خلافات حول طريقة إصلاح الفراغات الناجمة من ممارسة المسؤولين دون المبالاة بالوضع الداخلي للحزب وتحت صلاحيات الأمين العام (أ و ك)، وبناءاً على العقلية الإصلاحية داخل القيادة في (أوك) إضطرت مجموعة من القيادات بالعمل خارج أطار الحزب وقرروا العمل على طور جديد من أجل التغيير في سياسات ونهج الحزب، لذلك قرروا إنشاء حركة التغيير، والذي كانت في البداية نشاطاتها، محصورة في شركة إعلامية صغيرة. ولأول مرة نشأت قوة معارضة سياسية مكونة من مجموعات علمانية و اسلامية يعملون بخطى مشابهة، والتي كانت مواجهاتهم ساخنة بعد أن قاموا بالاعلان عن أنفسهم كقوة سياسية معارضة يعمل من أجل التغيير وتداول السلطة، وكان هذا اول تغيير حصل على الساحة السياسية الكوردية، ظهر فيه وبشكل قانوني مجاميع يعملون خارج أطار الحزبين الكبيرين أصحاب النفوذ الإداري والعسكري و السياسي في كوردستان العراق.[3]

لاشك ان إنتخابات عام 2009م، غيرَّ مجرى العملية السياسية في كوردستان العراق، بعد ظهور المعارضة ومشاركتها في انتخابات غير مسبوقة النتائج، وذلك كان شيئاً جديداً بالنسبة لسنوات العقد والنصف الماضية، حيث كانت السلطة محتكرة على الحزبين الكبيرين الفائزين في جميع إنتخابات المراحل السابقة، وكان الصراع السياسي بين المعارضة والاحزاب الحاكمة في السلطة وصلت إلى اوج قوتها.[4]

---

[1] هەمان سەرچاوە ، ل344.

[2] گەڕاس ئاڕ. ڤی. ستانسفیلد، سەرچاوەی پێشوو ل329.

[3] گەڕاس ئاڕ. ڤی. ستانسفیلد، ل 153.

[4] محمد رەووف، هەڵبژاردن و کارتێکەرەکان شیکاری ئەنجامەکانی هەڵبژاردن لەهەرێمی کوردستان، گۆڤاری سپی، سپی میدیا، , ژ 7,هەولێر ، 2013، ل 118.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المطلب الثالث:

الأحزاب والتحول الديمقراطي في أقليم كوردستان بعد تشكيل المعارضة (2009-2015)

إن التأثيرات الحاصلة على نسبة أصوات المقترعين عند بعض الأحزاب السياسية في كوردستان العراق، قد ولدت نوعاً جديداً من الممارسات السياسية والإدارية، ومثال على ذلك حصول (الإتحاد الوطني الكوردستاني) على نسبة أقل مما كان محسوباً لدى قادته، وكان السبب الفعلي لهذا العدد من الأصوات، هو وجود الصراعات والمشاكل الناجمة في القيادة بوجود الهيمنة الفردية المتعددة، ومن الجدير بالذكر هناك تأثير فعلي آخر أثر على دوره الريادي كحزب في طليعة الأحزاب الكوردية وهو الإنشقاقات الناجمة في صفوفها وخروج الثلث من أعضاء قيادته وإلتحاقهم بحركة المعارضة المتمثلة بحركة التغيير في بداية عام 2009، مع نسبة جيدة من الكوادر الوسطية، التي أثرت مباشرة على أداء دورها في السلطة وخاصة المناصب المستحقة لها كحصص إنتخابية حاصلة عليها مع إلتحاق الكثير من مؤيديه بقيادات حركة التغيير أثناء الإنفصال، كما ان حصوله على نسبة أقل مما هو متوقع لنتيجة الإنتخابات آنفة الذكر أي 2009 قد شلت نشاطاته بدرجة كبيرة وخاصة داخل المؤسسات الحكومية والحزبية التابعة لها.[1]

على الرغم من مشاركة الأطراف الأخرى في السلطة وإدارة الأقليم، أثناء مرحلة سقوط نظام العراقي البائد في عام 2003 ولغاية إنتخابات عام 2005 كان معظم المناصب الحكومية في اقليم كوردستان موزعة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني، كما ان الموازنة المالية للحزبين يخرج من موازنة حكومة الاقليم. الديمقراطية في اقليم كوردستان ليست ديمقراطية سليمة، بل هي عبارة عن شراكة وإستمرارية سيطرتهما على السلطة في الاقليم طالما بقيا على هذا التوافق القائم بينهما... حيث وافق الطرفان على الإتفاقية الإستراتيجية موقعة بينهما من 2003 وما بعدها وإن تواصل الشراكة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني (ح.د.ك) والأتحاد الوطني الكوردستاني (الإتحاد) جعلهما لا يرغبان في اجراء إنتخابات مجالس المحافظات، بسبب التوتر الناجم بين الاحزاب الكوردية وخاصة المناصب الحساسة,وعملت حركة التغيير خلال الاعوام الاربعة الماضية كقوة معارضة مؤكدةً في برامجها على أنها تهدف الى اصلاح النظام السياسي في اقليم كوردستان.الا ان حركة التغيير التي قدّمت نفسها لمواطني كوردستان ومنذ تأسيسها كقوة معارضة، اختارت لنفسها وفي حملاتها الانتخابية شعار "نحو سلطة جديدة".وبذلك افصحت الحركة من خلال هذا الشعار، عن نيتها المشاركة في السلطة واخذ زمامها بيدها، وظهر ذلك في محادثاتها حول تشكيل الحكومة الجديدة والتي كشفت انها ستشارك فيها كونها القوة الثانية.[2]

عند نظرنا إلى الإنتخابات البرلمانية في كوردستان العراق في دورتين (2009-2013)، فإننا نرى تحولاً كبيراً حصلت في الخارطة السياسية للأحزاب الحاكمة والعاملة في كوردستان العراق،

---

[1] فيان مجيد فرج، سەرچاوەی پێشوو، ل 172.

[2] مستقبل كورد العراق في ظل الإصطفافات الإقليمية، مركز الرافدين للبحوث والدراسات، الأربعاء، 2012/04/11، Read more: http://kirkuknow.com/arabic/?p=27039#ixzz3XyosOf89 26 ديسمبر, 2013

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

حيث حصلت تغييرات واضحة في الواقع السياسي أي مشاركة برلمانية جديدة والعمل في البنود والمواد المستندة في مشروع دستور إقليم كوردستان، مع ظهور الكثير من التطورات التي أدت إلى إنفتاح في الشارع السياسي الكوردي إذا ما قورنت بالإنتخابات السابقة وخاصة عام 1992، وإذا بدأنا بالحديث عن نسبة الإنتخابات في عام 1992، فإن أصوات المقترعين توزعت بين الحزبين الكبيرين، اما في الدورتين الآخيرتين، فإن ظهور المعارضة المتمثلة بالأحزاب العلمانية والإسلامية في نفس الوقت قد تغير شكل الحكومة والتشكيلات الوزارية والمؤسسات وخاصة في الإنتخابات عام 2013، حيث شاركت المعارضة في حكومة توافقية واسعة النطاق، هذا من جهة ومن جهة أخرى، شارك كل من الأتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني بقوائم منفصلة، وكانت نتيجة الإنتخابات حصول الحزب الديمقراطي الكوردستان على المركز الأول، والتغيير في المركز الثاني، كما جاءت الإتحاد في المركز الثالث.[1]

بعد ظهور المعارضة بقوة عملية وخاصة في مستوى البرلمانات أصبح نظام الحكم في إقليم كوردستان يواجه القوة السياسية الجديدة متمثلة بمعارضة سياسية يعمل من أجل حصول على فرص تغيير فى 2007 لينشق عن حزب الطالباني و يبدأ بإنشاء معارضة سياسية داخل اقليم كوردستان.إستطاع التأثير على أغلبية القوى المعارضة لنظام الحكم في إقليم كوردستان و يؤسس حركة قوية باسم حركة التغيير. و كان عين و تركيز الجماهير الكوردستانية على المعارضة داخل إقليم كوردستان بسبب الويلات والأوضاع السياسية المتردية التي قدمها كل من (ح د ك) و (أوك) خلال فترة تسعينات القرن الماضي لتحسين اوضاعهم المعيشية والسياسية والإدارية. و بعد قرار المعارضة بالمشاركة في حكومة إقليم كوردستان الثامنة و انهاء دورهم كمعارضة و عدم استعداد اية قوة كوردية للعمل كمعارضة في الإقليم بحجة (الوحدة الوطنية) وحكومة الوحدة الوطنية فأن الأنظار تتجه مرة أخرى الى منظمات المجتمع المدني كي تقوم بدور مراقبة برلمان و حكومة إقليم كوردستان بعد أن صمدت المعارضة في الإقليم على الرغم من الانتهاكات القانونية و الدستورية لحكومة الإقليم من تعطيل لدور البرلمان و استمرار لحكومة البارزاني من خلال توقيع أكبر عقود نفطية وتجارية مع الدول الإقليمية، لم يمر أكثر من ثلاثة أشهرعلى الانتخابات البرلمانية في إقليم كوردستان و تحول نظام الحكم في إقليم كوردستان الى برلمان جديد غير نشيط ذات حكومة غير كفوءة. وهذا إستخفاف بحق سيادة القانون و نظام الحكم في إقليم كوردستان العراق.[2]

تخضع الأجهزة الأمنية لسلطة الـ (ح د ك) و (الأتحاد) إلا أن هناك نوعاً من التنسيق لتوحيدها.الأمن والمخابرات تظهران بشكل محدود في هرم أحزابهما وذلك بفعل حساسية وسرية نشاطاتها الا أنها تؤدي دوراً كبيراً في هذا المجال. و تتولى وزارة الداخلية الأشراف على خدمات الشرطة ولم تتوحد بعد بين منطقتي ح د ك والأتحاد. كما جرت، ومنذ أوائل التسعينيات، تغيرات كبيرة

---

[1]: محمد رەئوف، سەرچاوەی پێشوو، لـ 118- فيان مجيد فرج،سەرچاوەی پێشوو، لـ 169 –ئەنجامی هەڵبژاردنی پەرلەمانی كوردستان تۆری زانیاری نێودەوڵەتی. بۆ زانیاری زیاتر بڕوانە

www.kirkuknow.com/kurdishl/p=27857.

[2]موقع صوت كوردستان، www.sot**kurdistan**.net،جماهير كوردستان ومعارضة الحزبية، يوم الزيارة: الخميس 18 أيلول/2015

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على القوى الأمنية في جوانب القدرات والمؤهلات الشخصية والقوات الخاصة والتجهيزات. ولدى حكومة الأقليم (106) ألف من أفراد الثيَشمرطة حسب تصريحات حكومية تستخدمهم للأغراض الأمنية، أما قياس هذا العدد يتجاوز هذه النسبة دون معرفة العدد الفعلي لأن هناك الكثير من القيادات الحزبية والسياسية عين لنفسه الكثير من قوات الحماية محسوبة على الحكومة، وهذا بدوره يزيد من العدد الفعلي من القوات الثيَشمرطة. وأن النشاطات الأمنية للكورد في المناطق خارج إقليم كوردستان، بإمكان النظر فيها بأنها الحلقة الثانية من نظام الحماية الكوردية لحكومة الإقليم في مناطق خاضعة لسيطرة حكومة العراق ويتواجد فيها الكورد.

وتمكن الكورد من القيادة والسيطرة على العديد من المشاريع الإستراتيجية الخاصة بالبنى الأقتصادية خارج الأقليم وخاصة منتسبي اللواء 14 التابعة لقوات الثيَشمرطة في كركوك ومنها حقول النفط.. حيث يسيطر عليها الأغلبية الكوردية نظراً لمتطلبات الكورد بشرعية وأحقية محافظة كركوك كمنطقة متنازعة عليها بين الشعب الكوردي والحكومات المتتالية العراقية في إعترافها بكوردية كركوك، وقد منعت القوة الكوردية المترابطة في حقل خورمله النفطي في شهر آيار 2008 وفداً هندسياً من وزارة النفط العراقية من دخول الموقع بناء على قرار من قيادة الكوردية الموجودة في كركوك وذلك تحسباً لحدوث سوء يضر بهذه المنطقة الحيوية. كما أنيطت الأدارة الأمنية في الكثير من المناطق في كركوك والموصل الى قوات كوردية تابعة لمراكز آسايش لكل من (ح د ك) و (أ و ك) بقرار من مجلسي المحافظتين ومعظمهم من الكورد، الى قوات الشرطة والأمن الكوردية.مع تنسيق كبير بين أجهزة الأمن والمخابرات الكوردية وبين القوة متعددة الجنسيات والقوات العراقية في الموصل وكركوك لتنفيذ العمليات الخاصة وجمع المعلومات. و يتحدث العديد من الأطراف عن نجاح القوى الأمنية الكوردية العاملة خارج الأقليم في أداء مهامها فيما يبدي آخرون قلقهم أزاءها[1].

وتطالب المعارضة بتحويل نظام الحكم في الإقليم من شبه رئاسي إلى برلماني، بعد تحويل صلاحيات الرئيس الإقليم إلى رئاسة مجلس الوزراء، لكن (ح د ك) يصر على طرح المسودة للإستفتاء الشعبي، في محاولة لايجاد مخرج قانوني يمنحه حق الترشح لولاية ثالثة.إلى ذلك وصف القيادي في «الاتحاد الاسلامي» ئەبو بەكر هەڵەدني تصريحاتحسين سنجاري عضو المكتب السياسي في (حدك) بأنها «لعب بالنار» وذلك أثناء حوار ناقش فيه الوضع السياسي الكوردي بعد الإنتخابات البرلمانية 2013 والتي ظهر فيها قوة المعارضة ذات فاعلية أكثر.وعن مساعي اقطاب المعارضة لتقديم مرشحها لرئاسة الاقليم، فإن «لجنة تنسيق المعارضة عقدت اجتماعاً تناولت فيه تأكيداً على عدم إختيار مرشح يخص المعارضة لرئاسة الإقليم، كما أكد أثناء حوار الجهات السياسية المعارضة عدم تقديم مرشح، وفيما إذا كان القرار مرتبطاً بترشح البارزاني لولاية ثالثة، أضاف «بغض النظر عن ذلك فإن من حق

(1)مستقبل كورد العراق – في ظل الاصطفافات الاقليمية؟
رابط الصفحة:http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=3254

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المعارضة تقديم مرشحها، لكن المعارضة لم يتخذ القرار النهائي من أجل وصول بإختيار ترشيح أحد من قياداته أثناء منافسة إنتخابية لرئاسة الإقليم».[1]

إذا راجعنا الجدول رقم (4,3,2,1) مرة ثانية في المبحث السابق نرى بانه هناك تغيير في الخارطة السياسية والحزبية في إقليم كوردستان العراق، إذ حصل كِلا الحزبين (أ.و.ك) و(ح.د.ك) على (861712) من أصوات الناخبين، أي بنسبة (89.1%)، وفاز كل منهما ب(50) مقعداً في المجلس الوطني الكوردستاني أي (برلمان الإقليم)، لكن في الدورة الثانية لانتخابات برلمان الإقليم، حصلت (قائمة الوطنية) -(وهي تحالف ضمت كل من (أ.و.ك) و(ح.د.ك) والاتحاد الإسلامي الكوردستاني والحزب الشيوعي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني والاتحاد القومي الديمقراطي والحركة الديمقراطية الآشورية والمستقلين) على (1570663) أصوات الناخبين، ومقارنة بالانتخابات عام (1992) نرى بان عدد أصوات الحزبين قد أنخفض بشكل كبير. كذلك هناك تغيير كبير في الخارطة السياسية والحزبية في الدورة الثالثة لبرلمان اقليم كوردستان العراق، حيث أدت هذه الانتخابات إلى تغيير نظام (50 -50) أي (نظام المحاصصة) إلى نظام قوائم وتحالفات متباينة ومختلفة. فازت قائمة التغيير على (445024) من أصوات الناخبين أي بنسبة (23.72%)، كما حصل الحزبان (أ.و.ك) و (ح.د.ك) على (1076370) من الأصوات أي بنسبة (57.37%)، وفازا ب(59) مقعد في البرلمان. وتليها قائمة (الإصلاح والخدمات) وهي تحالف ضمت كل من(الاتحاد الاسلامي. الجماعة الاسلامية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، حزب كادحي كوردستان) بحصولها على (13) مقعداً في البرلمان. وفاز كل من الحركة الإسلامية في كوردستان العراق) وقائمة (الحرية والعدالة الإجتماعية) بمقعد واحد لكل منهما.

وفي الدورة الرابعة لانتخابات برلمان اقليم كوردستان، فاز (أ.و.ك) ب(18) مقعداً برلمانياً، و(ح.د.ك) على(38) مقعداً والاتحاد الاسلامي على (10) مقاعد والجماعة الاسلامية على (6) مقاعد، أما كل من الحزب الشيوعي العراقي والاتجاه الثالث والحركة الاسلامية فازوا ب(4) مقاعد في البرلمان وبنسبة مقعد واحد لكل منها. وفي هذه الدورة الانتخابية نلاحظ إنه قد طرأت تغييرات كبيرة في الخارطة السياسية والحزبية في الإقليم، إذ حصل (أ.و.ك) على (18) مقعداً، وانخفض عدد أصواته بشكل لافت للنظر وأصبحت القوة الثالثة بعد (ح.د.ك) و (حركة التغيير). اما بالنسبة (ح.د.ك) فقد أزداد عدد أصواته في هذه الدورة بحصوله على (38) مقعداً من أصل (111) مقعداً في البرلمان. أما حركة التغيير فبحصولها على (24) مقعداً برلمانياً أصبحت القوة الثانية بعد (ح.د.ك) في الإقليم.

[1] ينابيع العراق، موقع رابطة الأنصار الشيوعيين العراقيين، ww.yanabe3**aliraq**.com/تاريخ الزيارة 14/حزيران/2014.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الثاني
إشكاليات الحزب السياسي وعملية التحول الديمقراطي في أقليم كوردستان

المطلب الأول:
إشكالية البنية غير الديمقراطية للأحزاب الكوردية

أن ظهور فكرة القومية الكوردية أثناء تأسيس الأحزاب في إقليم كوردستان خلال مراحل الثورات الكوردية للخروج من قمع المحتل لأرض إقليم كوردستان ، كانت من أجل تحرير الكوردستان تحت حكم الدول الثلاثة ومن ثم تأسيس الدولة الكوردية، بمعنى أن النضال الكوردي بعد الحرب العالمية الأولى، كان من أجل التحرير من الحكم القمعي وتحقيق حق تقرير المصير. وهذا يعتبر مقصداً رفيعاً عند القرار المصيري منذ إنتفاضة البدرخانيين وحتى الآن، حيث قدمت آلاف التضحيات من أجل ذلك .[1]

إن البنية التأسيسية للأحزاب الكوردستانية نشأت تحت ظروف موضوعية صعبة،حيث تأسست وتطورت تنظيماتها السياسية والجماهيرية على شكل الأحزاب الشيوعية السابقة كما في الإتحاد السوفيتي. وإن الاهتمام بهذا النوع من التنظيمات الخليوية جاء بناءاً على الوضع السياسي والعسكري الصعب المفروض من قبل المحتلين لإرض الكوردستان، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الخلية الحزبية هي بداية تشكيل الحزب ومن ثم وصولاً إلى المكتب السياسي، حيث يشبه في ذلك الخلايا التنظيمية العسكرية أكثر مما هي الحزبية البرلمانية.[2]

ومن الواضح أن تكوين الحزب الكوردي أولاً: يسارية المنشأ. ثانياً: نشأة بناء على رد الفعل المحتل. ثالثاً: خلوية البنية قبل إعلان الحزب. رابعاً: النزعة التوتاليتارية للحزب. خامساً: وإن مرجعيتها إيديولوجية طائفية سياسية ووسيلتها تطبيق الديمقراطية. سادساً: الشمولية والسلطة يعتبر جزءاً من الحزب، وبقائه تحت توريث القبلي والعشائري والعمل على نفس ما يعمله القبيلة والعشيرة داخل المجتمع وهذا ما ورد أثناء تشكيل الأحزاب الكوردية مثل (ح د ك)لأن بنيانه حزب عشائري و يعتبر المصدر الرئيسي لكافة المشاكل الإدارية والوطنية في كوردستان العراق. وهذا بدوره قد جعل من الحزب اداةُ فوق الجميع، داخل المؤسسات الحكومية كافة، وعند إمعان النظر في الشخصيات المكونة حزبياً داخل مؤسسات الدولة لم يكن بذلك المستوى من الطموح الحكومي، ولكنها بالعكس يكون الحكومة اداةً بيد الحزب، ومن الواضح بان الحكومة والبرلمان مدارة من قبل الحزب وان المكتب السياسي لكل من الإتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، هما الحزبان المهيمنان على كافة الشرايين الحيوية داخل تلك المؤسسات، ومع هذا توجد المؤسسات

[ڕ] عەتا قەرەداغی،دەسەلاتی بیباك وئۆبۆزسیۆنی بەپەلە، چاپخانەی رۆکسانا، سلیمانی،2011،ل113

[ھ] نەوشیوان مستەفا، ئێمە و ئەوان- ناکۆکییەکانمان لەسەر چین؟ چ4،چاپخانەی زەرگەتە، سلێمانی، 2009،ل9.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الإدارية التابعة للأحزاب المهيمنة التي يدير الشـــؤون الإقتصـــادية والمالية والإجتماعية والثقافية لها خارج أطار الحكومة.[1]

لم تنشـا الأحزاب الكوردية في ظروف مؤسـسية سياسية داخل واقع مدني وتنظيم ديمقراطي وعقلاني، من أجل ممارســـة مدنية وديمقراطية يمكن من خلالها تقديم، و أن يتقبل مع الناخبين على مداولة برنامجها السياسي وإقناع الجمهور بحقانية التحليل المنطقي لتوجهاته المستقبلية، من أجل بناء مؤسسة لإدارة البلد على نحو يرضى الجميع والعمل على حل المشاكل و المسائل المصيرية للمجتمع الذي يتعلق بإستقرار سياسي وفتح المجال أمام الفرد الكوردي ممارسة مهامه بحسب ما يملكه من الخبرة في الأداء الوظيفي والسياسي، نشأ الحزب في بلدٍ لاإعتبار للإنتخابات ونتائجها، في بلدٍ تحت تأثير تيارات الإيديولوجية الإشتراكية والماركسية من جهة وتأثيرات إسلامية من جهة ثانية.[2]

إن تأريخ ظهور الحركات الإسلامية في كوردستان العراق يرجع إمتدادها إلى ظهور حركة الإخوان المسلمين في بداية الخمسينات للقرن العشرين، لكنها لم يظهر بشكل واضح إلا في الثمانينات من نفس القرن، أي ظهور الجمهورية الإســلامية في إيران والحرب الدائرة بين العراق وإيران، حيث ظهرت في الساحة السياسية الكوردية آنذاك احزاب إسلامية لم تفلح في دورها لأنها لم تكن ذات طابع سياسي وطني يدافع عن أرض كوردستان وشعبه، كما أن تكوين الأحزاب الكوردية المسلحة ظهرت أثناء وبعد حدوث نكســة 1975 من خلال مؤامرة الدول الإقليمية والدولية لكســر عزم الكورد بعدم تحقيق أهدافها، ومن الواضــح أيضــاً إن ظهور ونشــأة الأحزاب الشــيوعية من أجل الدفاع عن نفس المباديء كانت بتأثير من الإتحاد السوفييتي السابق والتي قاومت داخل أرض كوردستان على مقومات ومباديء كوردية من أجل الوصــول إلى تحقيق حق الشــعب وصــون مبادئها. ومما لاريب فيه فإن الأحزاب الكوردية كافة الموجودة على الســاحة الســياســية الكوردية يمارس مهامها مثل الأحزاب السياسية القوية كـ(الإتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني).[3]

وحول رؤيتنا إلى القيادات ذات الســلطة في الحزب، لانرى تغييراً يذكر، فإن الإتحاد الوطني ومنذ أكثر من (35) سنة، سكرتيرها هو السيد جلال الطالباني، وإن الحزب الإشتراكي الكوردستاني من تأسيسها إلى الوضع الراهن، سكرتيرهان هو السيد (محمد حاجي محمود)، كما أن حزب كادحي كوردستان ومنذ أن تأسست في عام 1986 ومع حدوث إنشقاقات داخل صفوفها إلى الآن، إلا أن سكرتيرها لم يتغير وهو السيد (قادر عزيز)، كما يمكننا الإشارة إلى أن داخل الأحزاب الإسلامية حصــل تغيير طفيف في قياداتها وذلك لم يتأت من الديمقراطية الحزبية، بل حصــل جميعها نتيجة الإنشقاقات في صفوفها أو وفاة أمينها العام، إن هذا الوضع ينبيء بأن هذه الأحزاب لم يكونوا موافقين لمنهاجهم الداخلي ولا مع جمهورهم، وليســوا مقتنعين في أمرهم لتوظيف إهتماماتهم بالبنية الحزبية

[ژ] هەمان سەرچاوە، لـ 102-103.

[ژ] فاروق ڕەفیق، یەك كاتژمێری ماوە بۆ نیوەشەو، چاپخانەی شڤان، چاپی 1، سلیمانی ، 2009، لـ 68.

[ب] عەتا قەرەداغی، سەرچاوەی پێشوو، لـ 219.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والقاعدة الجماهيرية. كما لايمكنهم الإعتراف بهم مثل الحزب ليس هناك تغيير في الأدوار مثلهم مثل الحزب يشبهون القبيلة والعشيرة في التعامل مع الواقع.[1]

وفي الحقيقة فإن المؤسسات التنظيمية العاملة في كوردستان العراق، اي النقابات والمنظمات المهنية يعملون بإتجاه غير سليم وغير طبيعي، بحيث تعتبر تلك المنظمات أو النقابات أكثر حزبيةً مما هو عليه خارج اطار الحزب بمثابة الخلية المساعدة لها، هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى بان الحزب يتدخل في شؤون المعلمين والموظفين والفلاحين وشؤون المرأة والشباب والمعوقين وشيخ العشيرة والكتاب والفنانين، بمعنى أدق فإن الحزب الكوردي أصبح مرهقاً في كافة أطياف المجتمع، وإنه صاحب كل القرارات الصادرة داخل تلك المؤسسات وقد نشأت النخبة التكنوقراطية من خلال الحزب وهو الذي ربتها ووجهتها ولا مكان لها خارج الحزب، دون فتح المجال امام فئة تكنوقراطية أو ذوي الخبرة يأخذ بزمام السلطة في تلك المنظمات أو المؤسسات، مما لاشك فيه بان هذه الأعمال يخلق أرضية ملائمة لتكوين قيادة وحيدة وتبلور إيديولوجية أحادية التفكير مع تكوين الأحزاب الشمولية يهيمن على كافة الفقرات الحياتية وإستغلالها من أجل مصالحه وعدم المجال امام ظهور الشخصيات والأحزاب أكثر ديمقراطيةً.[2]

حول هذه الواقعة يرى البعض بأن الأحزاب الكوردية غير ديمقراطية، لأن افكارها شمولية ولا يمكنهم قبول الديمقراطية بصورة مبسطة خاصة الحزب الديمقراطي كوردستان والإتحاد الوطني كوردستان.[3] كما يرى بعض الأخر بان جميع الأحزاب الكوردية يتحدثون عن الديمقراطية بشكل نظري، ولايوجد من يطبقه عملياً، وإذا كان كل من (ح د ك) و (أ و ك) ديمقراطيين فكيف يشعلون الحروب الداخلية ويشكلون القوات المسلحة؟[4] يعتقد بعض ثالث بأن الديمقراطية داخل الأحزاب الكوردية هشة، وإنها مجرد شعار مرفوع سياسياً وإيديولوجياً ولا يطبق في أرض الواقع، لأنها لايوجد مبدا يتداول فيها الديمقراطية في المناصب الحزبية،، كما يقال من قبل الرئيس يطبقه الجميع دون تردد، اما إذا كان رئيس الحزب غير راضياً عن عمل عضوا ما حتى لو كان أفضلهم يحاولون إبعاده عن منصبه وعقابه ولا يوجد داخل الحزب المنافسة الديمقراطية لتحديد المناصب للكوادر المستحقة، بل كلها قرارات سياسية بحتة، كما ان الإنتخابات لا تجري داخل الأحزاب وإن عملية الإنتخاب ستكون بالتصفيق عند إنتخاب رئيس الحزب في كل مرة، ولا توجد أرضية مناسبة يتمكن فيها الآخرون ترشيح أنفسهم كما لايوجد فرصة لمن يحاول ترشيح نفسه لرئاسة الحزب.[5] وحول هذا الواقعة توجد مواقف مختلفة للاحزاب الكوردية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال أراء لبعض من كوادر هذه الاحزاب فعلى سبيل المثال حسب آراء كل من (د. جنار سعد – هيَمن هةورامي – قادر قاضاغ،)فإن (ح د ك) يطبق الديقراطية على مستوى الأجهزة ومؤسساتها، لذلك نرى في الإنتخابات تطبيقاً ديمقراطياً داخل

[ت] هەمان سەرچاوە لـ 219-220.

[ث] هەمان سەرچاوە، ، لـ 106.

[ج] تحسين حمه غريب، سەرچاوەی پێشوو

[4] بورهان ياسين, سەرچاوەی پێشوو

[ح] ڕێبین رسول، سەرچاوەی پێشوو

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كل الكيانات الانتخابية(الرئيس و نائبه و أعضاء المكتب السياسي- المنطقة – الفرع- المنظة)، وأثناء عقد المؤتمرات تجرى إنتخابات ديمقراطية، وان (ح د ك) ليس حزباً شمولياً قومياً كوردياً، حيث أن أعضائه ليس من الكورد فقط داخله بل تحتضن العرب والتركمان والمسيحيين والشيعة والكلدان والآشوريين، وهذا دليل على أن (ح د ك) يمارس الديمقراطية وأن تعبير الرأي والعمل بالحرية داخل صفوف (ح د ك) موجود فعلاً أكثر من أي حزب كوردي آخر، حيث إن الأعضاء داخل (ح د ك) تتمتع بالحرية التامة للعمل والحركة داخل المؤسسات والمراكز وفي مستوى المسؤولية.[1] ومن جهة الأخرى يرى فريد أسسرد أن(أ و ك) كأحد أكثر الأحزاب الديمقراطية في كوردستان العراق، ويبرهن على ذلك بتأسيس اوك على اساس لامركزي وعرفت نفسها رسمياً كحزب سياسي عام (2001)، لأن مركزيتها تبرز أكثر، كما في التنظيم السياسي ويستمر ويقول بأننا قدمنا المباديء الديمقراطية أكثر من أي حزب كوردي آخر.[2] وأيضاً يرى (ئاظان أحمد) عضو المكتب السياسي من الجماعة الإسلامية في كوردستان ان الجماعة الإسلامية تطبق الديمقراطية في محتواها وخاصة في الإنتخابات، على الرغم من ان الجماعة حزب ديني، مع ذلك توجد نقاط مشتركة مع الديمقراطية مثل الشورى والعدالة، إذن فنحن داخل الجماعة الإسلامية سوف نطبق جزءاً من مباديء الديمقراطية.[3]

وفقاً لتلك الاجوبة التي ذكرناها نستطيع القول بان الاحزاب الكوردية لا تجسد الديمقراطية على ارض الواقع، بالديمقراطية عندهم هو شعار لا أكثر ولا أقل، والدليل على ذلك أن الاحزاب الكوردية خلال فترة ما بين 1992 -2005 لم يقوموا باجراء اي انتخابات عامة يطرح سؤال حول ماهية النص القانوني الذي يخول الاحزاب لادارة دفة الحكم، ناهيك عن إمتلاك الاحزاب الكوردية قوات عسكرية خاصة بهم وهذا لا يتفق مع مضمون الديمقراطية.

ومن الواضح فإن أحد المشاكل الأساسية في نظام الحكم في الشرق الأوسط برمتها منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانيةهو أن كل من وصل إلى كرسي الرئاسة لم يتنازل عنها إلا بعد مماته أو إغتياله من خلال إنقلاب ما، أو إجبارهم على التنازل عن العرش، وكما نرى فإن كوردستان العراق لم يكن بعيداً عن هذه الممارسة، بأن رئيس الحزب أو قائد عسكري، يبقى إلا أن يأتي أجله مقتولاً. لا شك أن واقع المجتمع الكوردي كما في داخل الحزب، لايختلف كثيراً عن مكونات العشيرة، وإذا كانت هذه الفرضية محل قبول في كوردستان، لذلك لا يمكن التنبؤ بمستقبل لبناء نظام سياسي إجتماعي ديمقراطيي يتماشى مع الظروف السياسية لإقليم كوردستان العراق بما يتلائم العقلية السياسية التي احدثتها ممارسات القوى المشاركة في الوضع السياسي. وكما نرى فإن مجتمع الكوردي من وجهة نظر الحضارة المدنية، لم يخرج من طور تخلف ِالمجتمع.[4]

وإن وجود القوة التنظيمية الحزبية من المسؤولين او التابعين لهم، داخل مؤسسات الحكومة، جعل أداء الحكومة حصرياً، لدى ممارستها الصلاحيات الإدارية..إلخ. وهؤلاء الأشخاص يحاولون

[ت] هێمن هەورامی- د.چنار سعد- قادر قاچاغ، سەرچاوەی پێشوو.

[ه] فريد أسسر، سەرچاوەی پێشوو

[ه‍] محمد حكيم – ئاڤان جمال، سەرچاوەی پێشوو

[ا] عەتا قەرەداغی، سەرچاوەی پێشوو، ل 21.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جادين إلى الحصـول على المواقع الحسـاسـة والأسـاسـية المهمة، داخل او خارج البلاد، حيث أن هذه الحالة الموجودة في كوردستان ليس عبارة عن التجانس السياسي مع الأنظمة السياسية، بل أنها عبارة عن التدخل في النظام السـياسـي وتجانسـها من اجل رغبة او متطلبات هؤلاء الذين أثقل كاهل الحكومة بدورهم الضعيف وغير المناسب مع التوجهات الحكومية.[1]

وفي الحقيقة فإن الحزب لايعبر فقط عن مصالح طبقة أو مشروع أو برنامج حصري، بل يعبر عن جميع ما يمتلكه المجتمع، وإن أعضـــاء الحزب وقياداته مؤهلون ومناســبون بقدرتهم اللامتناهية كلسان حال للمصالح الحقيقية للمجتمع البشري. وإن الحزب الكوردي يشبه تنظيماً بلشفياً قوياً مع القوة والتجربة العسكرية مكونة من مجموعة مراتب او مستوى، يشكلون معاً هرماً لاعلاقة له بالعقل والفكر الســياســـي لدى أحدهم فيما إذا كان إيديولوجيته الجيدة أو مصـــاغة ببرنامج حيوي من أجل معالجة المشـــاكل الإقتصـــادية أو الســـياســـية او الإجتماعية.[2] حســـب رأي بعض فإن لكل حزب كوردي آيديولوجيته، بحيث ان الآيديولوجيا هي وسـيلتهم لتحرير القومية الكوردية، في أن هذه الآيديولوجيات تحتوي على كل إتجاهات من اليمين إلى اليسار، وإن الأحزاب الكوردية أثناء مرحلة الثورة كانوا لديهم رؤية عالمية خاصـــة حول معالجة القضـــية الكوردية لأنهم نشـــأوا لذلك، وكان لدى كل واحد منهم آيديولوجيته الخاصـة به لمعالجة الموضـوع.[3]لم تنشـأ الأحزاب الكوردية لتطبيق الديمقراطية، لأنهم خُلِقوا للثورة أثناء مرحلة كفاحهم، إذا لو حدث تحول نحو الديمقراطية فذلك ليسـت على رغبتهم، لأنهم أحزاب شـــموليون، فبدلاً من توعية المجتمع من أجل إنجاح الديمقراطية، كانوا يرفضـــون بعضـــهم البعض في مناطق تواجدهم أثناء الثورة.[4]

لقد تشـــكلت أحزاب (ح د ك) و (أ و ك) مؤثرين ثورة أكتوبر في روســـيا مع ثورات دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشـــرقية، وكانت جميعها ضـــد الإســـتعمار، لذلك فإن الأحزاب لكوردية وبالأخص (ح د ك)و (أ و ك) تسـيطر عليهما العقلية الثورية، ولاتوجد داخل الأحزاب الثورية مسـائل حقوق الإنسـان والتعددية الحزبية والديمقراطية، وأن الإنسـان الثوري فقط يطبق مهامها الثورية تجاه وطنـه، وإن الحزبين (ح د ك) و (أ و ك) يطبقان ظاهرياًالعقلية الثورية حتى وأنهم الآن يعيشـــون داخل المدن. ربما يكون هذا أكبر مشـــكلة للحزب الكوردي كما يمكن إعتبارها تحولاً كبيراً داخل الأحزاب الكوردية والذي لم يحدث من قبل.[5] وحول هذا الواقعة توجد مواقف مختلفة للاحزاب الكوردية ويمكن الاســـتدلال على ذلك من خلال أراء لبعض من كوادر هذه الاحزاب فعلى ســـبيل المثال.نرى (جنار سعد) أن جميع الأحزاب الكوردية قد تأسست على مباديء إيديولوجية، وإن الحزب الديمقراطي الكوردســـتاني ليس حزباً إيديولوجياً محدودة المدى، بل إنه حزب قومي ثوري له قاعدة جماهيرية واسعة يناضل من أجل إستقلال كوردستان. أن الأحزاب الكوردية يحمل طابعاً ثورياً، وكان

---

[1] مەریوان وریا قانع، سیاسەت و دونیا، سەرچاوەی پێشوو، ل328

[2] فاروق رەفیق، سەرچاوەی پێشوو ، ل62.

[3] د. تحسين حمه غريب، سەرچاوەی پێشوو.

[4] هەمان سەرچاوە.

[5] هەمان سەرچاوە.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هذا من متطلبات الوضع المرحلي للحركة التحررية الكوردية والذي استغرق أكثر من عقد، لذلك لايمكنهم أن يخرجوا من هذه العقلية في الوقت الراهن. لأنها متأثرة بشكل مباشر على النظام السياسي في إقليم كوردستان في الوقت الحاضر.[1] اما (فريد أسسرد) فيعتقد، بأنه إذا تأسس حزب ما على أساس إيدويولوجي أو مارس دورها إيديولوجياً فلا يمكنها أن يكون ديمقراطياً.[2]كما حسب أراء (محمد حكيم)إن الجماعة الإسلامية في كوردستان العراق، لا نية لها من تأسيس السلطة أو الدولة الدينية، لذلك لايوجد هذا الخطر امامها، وإذا كان هناك حزب يبني مباديء عملها السياسي على إيديولوجية ما، بلا شك سيصبع عائقاً امام التحولات الديمقراطية.[3] كما يرى قادر(قاضاغ)عضو قيادي من الحزب الديمقراطي كوردستان, حول الحزب الديمقراطي الكوردستاني بأنه حزب قومي وإيديولوجي تأسس من أجل إنقاذ الشعب الكوردي تحت هيمنة الإستعمار، وأن العقلية الحزبية في الوقت الراهن ذات سلوك ديمقراطي.[4] ولكن يرى(صلاح الدين محمدبهاء الدين) مشهد حزب الاتحاد الاسلامي الكوردستاني بان معظم الاحزاب الكوردية تأسست على اسس ايديولوجية، وان حديثهم عن الديمقراطية ظاهري ولايتقف مع تركيبتهم السياسية والتنظيمية. كما انهم متعلقين بالماضي دون اهتمام بالحاضر والمعانات الجماهير، لكن هذه الحالة لا يشمل الاتحاد اسلامي الكوردستاني كونها حزب اصلاحي وصاحب رسالة تربوية واخلاقية.[5]

في ضوء الأراء السابقة، فإنهم يعتقدون بأن الحزب الكوردي نشأ على مباديء إيديولوجية، ويمارس السياسة بالعقلية الثورية المسلحة وغير مستعد لتداول السلطة سلمياً، وكما أنّ الاحزاب السياسية في كوردستان ماتزال تعيش في مديات زمنية محدودة أي في زمن الثورات ومقاومة المحتل، لذا فهي تزاول سلوك وتصرف سياسي ثوري وبعقلٌ قروي جبلي، ما يعني أنها لا تستطيع التفاعل مع مفهوم تداول السلطة بشكل سلمي، وهذه الحال تسري مع كل تلك الاحزاب في العالم التي نشأت في زمن الثورات والاحزاب الكوردية بطبيعة حالها تدخل ضمن تلك الحلقة من الاحزاب وخصوصاً (أ، و،ك) و (ح،د،ك).

عندما نأتي على ذكر الأحزاب العاملة في كوردستان، ونورد فيها، فيما إذا كان الحزب أسس من أجل خدمة البلاد، نأخذ (الإتحاد الوطني الكوردستاني) على سبيل المثال: في إحدى وصايا له عند تأسيسه قرر عدم العمل بمبدأ هيمنة الحزب الواحد على ساحة العمل السياسي الكوردي مؤكداً ضرورة إشراك كل الفصائل والتنظيمات والمستقلين في الكفاح ضد النظام الحاكم في بغداد، وهذا ما شجع الكثيرين على الإنخراط في صفوفه في وقت كان اليأس والاحباط مسيطراً على الجماهير الكوردية بعد إنهيار ثورة أيلول وهيمنة نظام البعث المطلقة على كوردستان العراق,إن الحزب الكوردي أو هذا النمط من الحزب في كوردستان كان موجوداً، وهذا حزب جماهيري، قابع في أعماق الفرد أو المجتمع

[ت] د. چنار سعد، سەرچاوەی پێشوو.
[ر] فريداسسرد ,سەرچاوە ی پيشوو
[ه] محمد حكيم، سەرچاوەی پێشوو.
[ا]، قادر قاچاغ سەرچاوەی پێشوو.
[ا] صلاح الدين بهاوالدين، سەرچاوەی پێشوو.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

محصور من قبله بسبب وجود مواقع ضخمة وكثيرة الناطقة بإسم الشعب، أو الأصح أن نقول يفكر بدلاً منهم، حيث نشاة الحزب الكوردي في البداية تحت ظروف تأريخية وسياسية معينة، بحيث أن الذهنية الخاصة مسيطرة على الوضع، أعطت لنفسه صلاحية القرارات الاخرين بإعتبار مجتمع لايفكر وغير واعي من الناحية السياسية، بل أن من واجب الحزب أن يحمل على كاهله الواجبات السياسية والتأريخية والثقافية والإجتماعية، هو أي الحزب يتكلم في جميع ميادين الحياة الفردية، وأن هذا النمط من الحزب لا يستغني عن أي شيء.[1]

يعتبر هذا النوع من الحزب في كوردستان العراق نموذجاً من نماذج الأحزاب التقليدية، والذي لم يأت من أجل أن يستمع إلى الطبقات أو أفراد المجتمع، ولا إلى معاناتهم الإجتماعية أو السياسية او الإقتصادية، وهو أي الحزب يقول بأنني سوف أمارس هذه الإستراتيجية الناجمة عن التحليل العلمي صاغتها العقلانية الأكاديمية او العلمية، بحيث يمكنني أن أعالج هذه المشكلة، الحزب جاء للإستيلاء على المجتمع برمته، إستيلاء على جميع المجالات والأبعاد الحياتية والإجتماعية وحياة الأفراد، جاء بعزيمة قوية للإستلاء على كافة العقول والقلوب و أدمغة الكل والجسد والروح للآخرين لكي يغرز فيهم آماله وكذلك إستغلالهم دون إستقلاليتهم.[2]

إن المجتمع منقسم بشكل جذري على الأحزاب، بحيث هذا الإنقسام وصل إلى تحديد رواتب الأفراد، بحيث أن تأمين حياة الفرد خاضع لهيمنة الحزب، هذا النوع من الحزب إستول على الحياة السياسية والإجتماعية والتربوية والثقافية للجميع، حيث تأثر بالنتائج السلبية الخطيرة من هذه العملية، بما في ذلك الإرهاب السياسي وهذا يعتبر تصفية سياسية بمعناها العلمي والسياسي للكلمة.[3]

إذا نظرنا إلى حجم تكوين الحزب الكوردي، نرى بأن الحزب الكوردي في يومنا هذا وخاصة الأحزاب الحاكمة، إنقسم الحزب إلى العديد من الفروع والمناطق والمنظمات في جميع المدن والاقضية والنواحي والأرياف، يعمل فيها مئات من كوادر الحزبية، خصصوا لهم ميزانية يستلمون رواتبهم منها، وبناءاً على هذا الواقع كان على عاتق الإعلاميين الأهليين العمل على هذا الجانب لمعرفة ما يجري فيها، لكننا لا نستطيع توجيه اللوم تجاههم بسبب عدم كفاية الحرية التامة في الحصول على المعلومات، إستغلت الحزب جميع المرافق النقابية والموزعة على كوادرها حصرياً، بحيث لايوجد موقع ذات صلة لم يسلبها الحزب لأعضائه، أسس الحزب جميع التنظيمات المتعلقة بالمجتمع، ودخل إلى عقولهم ووجدانهم[4]في ظل ما اشرنا اليه اعلاه، توصلنا الى مايلي:

تكونت غالبية الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان في ظل ظروف سياسية محددة بدءً من مرحلة تشكيلها في الجبال ووصولاً الى تسليحها وممارسة نشاطاتها كرد فعل ضد الاحتلال من جهة، ومن جهة اخرى فان الاحزاب السياسية وخاصة حزبي الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب

---

[1] فاروق رەفیق سەرچاوەی پێشوو، ل 67.

[2] فاروق رەفیق سەرچاوەی پێشوو، ل 64-65.

[3] هەمان سەرچاوە، ل 66.

[4] هەمان سەرچاوە ل 69.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الديمقراطي الكوردستاني عبارة عن احزاب تقليدية، لذلك استمدت اغلب مبادىء تشكيلها من التقليد العشائري ولهذا نرى الى يومنا هذا ان الحزبين المشار اليهما اعلاه ما زالا ذات قوة مسلحة لا تستطيع الاستغناء عنها ولم يستطيعها ان خلقا الديمقراطية او حتى التوافق على مبادىء الديمقراطية، ومع ذلك فأن الساحة السياسية تشهد وجود احزاب اخرى استطاعت الاستجابة الى مبادىء الديمقارطية، رغم حداثة ولادة هذه الاحزاب التي جاءت بعد مرحلة الجبال والاحتلال مثل حزب (التغيير، الجماعة الاسلامية، الاتحاد الاسلامي الكوردستاني) رغم اننا لا نسطيع ان نسمي هذه الاحزاب بالأحزاب ديمقراطية صرفة.

المطلب الثاني:
إشكالية التدخل الحزبي في المؤسسات الحكومية

أولاً: التكوين الحزبي للمؤسسات

عند النظر إلى الأجهزة والدوائر الحكومية يتبين بأن الحصص الإدارية موزعة على الأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية، كما نرى أن الحزب في توزيع الإمتيازات أو متطلبات مدروسة من قبل قيادات حزبية، لذلك فإن تشكيل المؤسسات على هذا النحو يكون واقعاً ملموساً في أن دور الحزب في المكونات الإدارية والعمل فيها أمر جوهري,من هنا يجب أن نطرح سؤالاً فيما إذا كان هناك شخص في مستوى المدير او المدراء العامين أو المستشار وحتى درجة نائب الوزير أو الوزير نفسه أو عضو البرلمان، يعمل خارج متطلبات الحزبية وبعيدة كل البعد عن تنفيذ المصالح الحزبية ولا يستخدمه الحزب من أجل مقاصده واغراضه الخاصة، أو هناك شخص غير مدعوم حزبياً يعمل داخل تلك المؤسسات وهذا ما يبرهن التدخل الحزبي المباشر في هذا المجال. بناءاً على هذه الشروط فإن الحكومة اداة بيد الحزب الفائز أو المهيمن على العملية السياسية في جميع التدخلات المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن العادي، وهذا أحد وأهم الاسباب التي يربط شلل الإدارات الحكومية بالقرارات الحزبية.[1]

حسب آراء بعضهم فإن الحزب الكردي هو المسؤل الاول عن انهيار المؤسسات الحكومية. والاحزاب الكردية تعمل وفق النموذج السوفيتي؛ وإذ يتدخل في كل شؤن الحكومة والدولة، ويعتقدون ان الدولة هي آلة لتحقيق اهداف الحزب وليس لتحقيق الرفاهية للشعب. والحزب هو المسؤل الاول عن عدم وجود مؤسسات في الاقليم وخلال فترة تسعينات القرن الماضي، كان كل من (أ و ك) و (ح د ك) يستخدم الطرق غير الشرعية تجاهنا، أو من خلال سلطتهما وذلك لعدم قبول الكوادر أحدهما للآخر داخل مناطق نفوذهما، وإن العضو في (أوك) لم يكن يستطيع أن يمارس عمله السياسي وكان العكس صحيحاً، وكانوا يستخدمون المؤسسات والأجهزة الحكومية من أجل بقائهم في السلطة.[2] . وحول هذا الواقعة توجد مواقف مختلفة للاحزاب الكوردية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال أراء لبعض من

---

[1] عەتا قەرداغی، سەرچاوەی پیشوو، ل 103.

[2] تحسين حمه غريب، عابد خالد. بورهان ياسين ريبين رسول، سەرچاوەي پيشوو.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كوادر هذه الاحزاب فعلى سبيل المثال يرى(هيمن هةورامي)عضو قيادي الحزب الديمقراطي كوردستان المؤسسات الحكومية في الاقليم لم ينهار، ولكن الاحزاب السياسية كانت لها دور سلبي في اضعافها، حتي ابان الحرب الاهلية كان البرلمان موجودا، ولكن بشكل عام فان عدم وجود دولة مؤسساتية تسببت في عدم قبول الاخرين، لو اسسنا عام1992 وزارة مستقلة للبيشمرگه لما حدثت الحرب الاهلية، مرحلة التحول الديمقراطي يعني مرحلة تكوين المؤسسات الاقليم الان في مرحلة تكوين المؤسسات، حاليا نمتلك 16 ألوية متحدة للبشمركة في وزارة البشمركة، قبل عشر سنوات كانت ليس لها فوج واحد متحد. اما الآن فتمتلك 16 الوية مشتركة تتحرك بامر من الوزير، والوزير في هذه الحكومة ينتمي الي احزاب المعارضة سابقا أي حركة التغيير[1].ومن جهة اخرى حسب رأي(قادر قاچاخ)عضو قيادي الحزب الديمقراطي كوردستان ان الاحزاب الكردية كانت هي العامل الرئيسي لبناء المؤسسات الحكومية، وتنميتها في الاقليم[(2)]. أما يرى (فەريد ئەسەسەرد)عضو قيادي من (الإتحادي الوطني كوردستان)عندما عاد الاحزاب الكوردية من الجبل لم تكن لها تجربة في ادارة الحكومة، وكانوا يتعاملون مع انظمة مثل ايران وسوريا والبلدان الاشتراكية، وكان لهذا التعامل اثر علي هذه الاحزاب من حيث ممارسة السلطة، لذلك وتأثرا بهذه البلدان تدخلوا في كل مرافق الحكومة والمؤسسات الحكومية ولم تكن لهم نظرة واضحة الي الحياة الديموقراطية.[3] وأيضاً يرى (صلاح الدين محمد بهاء الدين) استولى الحزب علي كل مرافق الحكم والمؤسسات الحكومية وقد حل الحزب محل الحكومة واحتكرت السلطة والثروة لنفسه فقط؛ وكذلك فان احزاب السلطة ليس لها ارادة حقيقية للاصلاح، لذلك فان انهيار المؤسسات الحكومية تقع علي عاتق الاحزاب.فالعقلية الحزبية الضيقة استولت علي المؤسسات الحكومية.[4] كما حسب رأى كل من (جلال جوهر وكويستان محمد) ليس هناك شئ اسمه الحكومة، بل ان الحزب قد حل محل على الحكومة، واستولي الحزب علي كل مفاصل الحكم والمؤسسات الحكومية في الاقليم[5]. ولكن جوان احسان وبابكر دڕة يي يعتقدان ان الحزب ليس مسؤلا مسؤلية مباشرة عن ضعف المؤسسات الحكومية، بل ان الاشخاص الذين يمارسون السلطة هم المسؤلون عن هذا الضعف[6]. وأيضاًبرأي (محمد حكيم وئاڤان احمد) ان الحزب هو المسؤل الاول عن هذا الضعف الحكومي وانهيار مؤسسات الدولة في الاقليم[7].

---

[1]هيمن هەورامي؛ سەرچاوەي پيشوو.

[2]قادر قاچاخ، سەرچاوەي پيشوو.

[3]فەريد ئەسەسەرد، سەرچاوەي پيشوو.

[4]صلاح الدين بهاء الدين، ابوبكر كاروانى، بيخال ابوبكر، سەرچاوەي پيشوو.

[5]كويستان محمد، جلال جوهر، سەرچاوەي پيشوو.

[6]جوان احسان، بابكر دڕه يي، سەرچاوەي پيشوو.

[7]محمد حكيم، ئاڤان احمد، سەرچاوەي پيشوو.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

نتيجة هذه الاراء السالفة نستطيع القول ان الحزب الكوردي مسؤل عن عدم وجود المؤسسات القانونية واضعاف المؤسسات الحكومية والمؤسسات في الاقليم.

وبسبب عدم وجود دستور دائم، فإن إقليم كوردستان العراق وبعد أن مرت بمراحل الإقتتال الداخلي و توزيع المناصب الحكومية بين الحزبين الكبيرين منذ أول إنتخابات برلمانية، فإنه ظاهر للعيان، بأن هيمنة وتدخل الحزب في تلك المؤسسات موزعة بينهم دون العودة إلى القوى والفئات السياسية الناشطة او العاملة في الإقليم، ومن الجدير بالذكر فإن الإتفاقيات المبرمة بين ذلكم الحزبين وبالأخص بعد مرحلة الإقتتال الداخلي وتوقيع الاتفاقية الإستراتيجية بينهما، قد أكدت سيطرتهم التامة على كافة المراكز الحيوية في الحكومة سياسياً وإقتصادياً وإدارياً وحتى إجتماعياً، وهذا العمل أثر في جميع طبقات المجتمع من الكتاب والكوادر المستقلة داخل مؤسسات الحكومة وشَّلت جميع الأوامر الصادرة بحق العمل الجدي المؤسسي الديمقراطي.[1]

منذ عام 1992 تأسست السلطات التشريعية والتنفيذية، وبعدها حاولت القوى السياسية من أجل تطور الأجهزة القضائية بتأسيسها عام 2007، حيث توجد هذه السلطات وتباشر عملها يومياً،غير أنها تأسست على يد الحزب ولهذا تعمل كلها من أجل مصالح الحزب، كما أن جميع تحركاتهم وقراراتهم صادرة بعد موافقة الحزب عليها ثم ينفذ بحسب رغباتهم بشكل تعمق إلى كل الفئات المشاركة في هيكلة الحكومة.[2]

ثانياً: إرادة الحزبين فوق القانون والدستور

وبعد إنتفاضة عام 1991، وإنتخابات برلمانية 1992، تم تشكيل أول حكومة وزارية، كانت تعتبر تحولاً سياسياً مهما في تأريخ إقليم كوردستان، وكان ذلك تجربة ربما يمكن إعتبارها بالنسبة إلى الكورد نوعاً خاصاً ليس له المثيل في دول المنطقة، وتم إتفاق بين القيادة السياسية للإتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بـــ: "أن يكون مجلس الوزراء ذات سلطة متوازية بين رئيسه ونائبه، وتوزيع بعض المناصب الوزارية للأحزاب الأخرى ويكون تنصيب الوزراء بأمر منهم وذلك لإرضائهم، بحيث يكون لكل وزارة مسؤولين، أحدهما لـــ أوك والآخر (حدك) ، شرط أن يكون سلطاته الإدارية والقانونية والمالية تحت تصرف الإثنين ورغم وجود هذا النوع من الصلاحيات داخل المؤسسات الحكومية في إقليم الكوردستان، إلا أنها بعد إنتخابات عام 2005 ومن خلال الضغوطات الحاصلة بسبب أحداث العراق إضطرت القيادتان السياسيتان لتغييرنهجهما فقاما بتوحيد الوزارات، إلا ان بعضاً منها كوزارة المالية والإقتصاد والثيَشمةرطة والداخلية بقيت كما هي متبعة، وكان اول مهمة للبرلمان الجديد عبارة عن إعطاء الثقة وسحبها من رئيس الوزارء و وزرائه".[3]

والسبب الاساسي لهذه المشاكل هو اشكالية عدم سيادة القانون,وأحد أهم جوانب هذه الاشكالية هوعدم وجود دستور لتنظيم الشؤون السياسية والحكم في أقليم كوردستان لا يوجد دستور في اقليم كوردستان حتى الآن، هناك مسودة معدة للدستور إلا أنها لم تكتمل بعد، ومراقبة البرلمان للأداء

---

[1] محمد رەئوف، 17ی شوبات، لێکۆڵینەوەیەکی –بەڵگەنامەیی بەراوردکارییە، چاپخانەی کاروَج1، 2014,سلێمانی، ل16.

[2] نەوشیروان مستەفا، ئێمەو ئەوان ناکۆکیەکانمان لەسەر چین سەرچاوەی پێشوو، ل10.

[3] هەمان سەرچاوە، ل 46-47-48-49.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الحكومي ضعيفة الا أنها تتحسن تدريجياً فحسب رأي البعض الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان مسؤل مسؤلية مباشرة عن عدم وجود الدستور وقد اجلوا المصادقة على مشروع الدستور باعذار واهية. ولكن كل ذلك كان من اجل عدم تحمل المسؤلية الدستورية من قبل الحزبين الحاكمين. وكذلك فان الحزبين الحاكمين يعتبران الدولة والحكومة ملكا شخصيا لهما ويعتبران نفسيهما بديلين عن الدستور[1] وحول هذا الواقعة توجد مواقف مختلفة للاحزاب الكوردية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال أراء لبعض من كوادر هذه الاحزاب فعلى سبيل المثال يرى كويستان محمد كادر من حركة التغير فان الحزب الديمقراطي هو العائق الاول عن تمرير الدستور.[2]من جانب اخر يعتقد فريداسسرد أن البرلمان هو المسؤل عن عدم وجود الدستور.[3]

.ولكن برأي كل من ضنار سعد ,هيمن هةورامي, قادرقاضاخ ليس الحزب الديمقراطي مسؤلا عن عدم المصادقة على الدستور، لان الحزب وفي العام2002 سلم البرلمان مسودة للدستور، وقد دافع عنه كتلة الحزب الديمقراطي في البرلمان بقوة. ولكن الخلافات بين الاحزاب وقف عائقا امام المصادقة على مشروع الدستور لحد الآن. وكذلك فهم الاحزاب السياسية للسلطة والدستور كان عائقا امام المصادقة. وكل الاحزاب مسؤلة نسبيا عن المصادقة على الدستور، وذلك عن طريق ممثليهم في المؤسسات الادارية والقانونية، ليجعلوا القضية امرا واقعا وهم قادرون علي تعطيل المصادقة ايضا.[4]

نتيجة هذه أراهم السابقة توصلنا الي ان الاحزاب مسؤلة عن عدم وجود دستور لاقليم كوردستان بسبب عدم التوافق والفهم المختلف للدستور لم يصلوا الي ارضية مشتركة لكتابة الدستور.

ثالثاً: سيادة مصلحة الحزب

وحسب ما هو مقرر فإن من واجب البرلمان أيضاً مناقشة ميزانية الدولة مع وارداته وكيفية توزيعها على قطاعات الحياة الإجتماعية دون تبرير، إلا أن العمل البرلماني لم يكن فعالاً إلى درجة إتخاذ القرارات بعد إصدارها بحيث لم يوجد عمل يقوم به برلماني بناءاً على تلك القرارات الصادرة داخل الحرم البرلماني، حيث سارت القيادة على نفس ما فعله في المناصب أن يستغل كل الموارد الداخلية والخارجية دون الرجوع إلى سلطات البرلمانية، وتدخلوا في تصرفها بعيداً عن أية حق لأية سلطة أخرى في ممارستها، وإذا جئنا أيضاً إلى المواضيع المتعلقة بمصير وحقوق المجتمع، فذلك أيضاً إستغلها الحزبان دون تردد وخاصة فيما يتعلق بتوظيف الخريجين والخريجات في جميع المراحل الجامعية، مع عدم الانتباه إلى المسائل الصحية أو التربوية التي يسيطر عليها كل حزب حسب ديمغرافية قوتها.[5]

---

[1] د. عابد خالد رەسول، چاوپێكەوتن، مامۆستای زانكۆی لەكۆلیژی زانستە رامیارییەكان، زانكۆی چەرموو، سلێمانی، 2015/6/8.

[2] كوێستان محمد، ئەندامی جفاتی گشتی بزوتنەوەی گۆڕان، چاوپێكەوتن، سلێمانی، 2015/5/9.

[3] فەرید ئەسەسەرد، ئەندامی مەكتبی سیاسی یەكێتی نیشتمانی كوردستان، چاوپێكەوتن، سلێمانی، 2015/5/14..

[4] چنار سعد ئەندامی سەركردایەتی (پدك), 2015,5,18, هەولێر, هێمن هەورامی ئەندامی سەركردایەتی (پدك)، 2015/5/9، كاتژمێر:1:30،مە سیف,قادر قاچاغ ئەندامی سەركردایەتی (پدك)، دهۆك، 2015/6/3، كاتژمێر 8 ی شەو

[5] نەوشیروان ئێمەو ئەوان ناكۆكیەكانمان لەسەر چین سەرچاوەی پێشوو، ل 50.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وهناك فرضية مؤكدة حول هيمنة الحزب على كافة ميادين الإدارية والسياسية المصيرية في الحكومة، والذي يصل في معظم الأحيان إلى خلق العرقلة وتطورها داخل المؤسسات الحكومية. وذلك بسبب وجود الأحزاب قبل أن توجد لها الدولة، وبذلك تحول الحزب إلى الأب الروحي والعضوي والمؤسس لكل أشكال السلطة داخل الحكومة، وهذا يعتبر العامل الرئيسي والدائم حول تدخل الحزب في أركان الحكومة، وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى تدخل الحزب في الحكومة، فهي عبارة عن كيفية نشأة هذه الأحزاب، على شكل أحزاب يسارية أو شيوعية وأن هيكلها المتين والمنظم يأتي بشكل هرمي فوقي من الأعلى إلى الأسفل في قراراتها، وفي النتيجة فإن مشاركة الفرد داخل الهيئة الحزبية واضحة وجلية.[1]كما أن هناك محاولات من أجل تقليل أو تخفيض التدخلات الحزبية في الشؤون الحكومية، دون إستطاعة فصل السلطات الحزبية المهيمنة على المرافق الحكومية، وهذا يعتبر معضلة كبيرة للعملية السياسية والديمقراطية من واجب الأحزاب العاملة في إقليم الكوردستان تجاوزها. بإعتبار أن تشابك الشؤون الحكومية بين الحزب والحكومة يعتبر نموذجاً غير مرضي ينتهجها القوى السياسية في جميع المجالات حيث يجري في إقليم كوردستان العراق محاولات كثيرة لتطبيق العدالة وتشجيع القطاعات الحيوية مثل الطاقة أو النفط او حتى في قطاع الزراعة، وهذا كلها يؤثر سلباً على مواقف المؤسسات ذات العلاقة بذلك المهام.[2]

على الرغم من هذه العقبات المذكورة، لاتوجد في أرض الواقع مؤسسة حكومية داخل إقليم كوردستان العراق يتماشى مع الهيكلة التشكيلية لأصل الحكومة أو السلطة ذات السيادة، بالإمكان أن نسمي هذه الهيئات بالمراكز التابعة للدوائر الحزبية، يعمل تحت إسم حكومة إقليم كوردستان موزعة على أشخاص مختارة من قبل أصحاب النفوذ داخل المقرات الحزبية وأصبحت كلها مؤسسات واجهزة حكومية تتدخل في مهامها الأشخاص او الكوادر الحزبية.. وأصبح بإمكان المرء مشاهدة القنوات التلفزيونية و قراءة الجرائد المنشورة تحت التصرف الحزبي ويمجد ما يفعله الحزب داخل الساحة السياسية، يمكنه من خلالهما الاقرار بان ليس هناك حكومة ذات سيادة في إقليم كوردستان العراق، يعبر عن معاناة ومتطلبات الشعب الإدارية والسياسية والإقتصادية ينظر إليها بإعتبارها مركزاً للإستجابة الجماهيرية، كما يمكن القول بأن مؤسسة البرلمان التابعة لحكومة إقليم الكوردستان، لايمكن إعتبارها مؤسسة تشريعية يعمل خارج إطار إرادة الحزب. كل ذلك يتطلب المكان والزمان المناسبين لتحقيقها، وإذا ما أستطاعت كوردستان العراق بأن يوحد قوة الثيَشمةرطة، وتأسيس قوة كوردية تحت أمرة المختصين والمسؤولين الحكوميين.[3]

ولابد من الإشارة الى أن تدخل الحزب لم يشمل كافة شريان الحكومة فقط، بل وتدخلت أيضاً في المؤسسات ذات القرارات الحصرية، كما نراها في المحاكم القضائية، حيث يشتغل القاضي أو الحاكم تحت أمرة أحد كبار الحزبين كما يمكن القول بأن القاضي نفسه أحد الاعضاء البارزين في الحزب، وأن سيكولوجية الحزب هو الذي يقرر كيف يحرك المحكمة من أجل تسوية أمورها حسب

---

[1] مەولود باوە موراد، تەوەری بلاوکراوە لەسەر حیزب ودەستێوەردان لەکاروباری حکومەت، رۆژنامەی رۆژنامە، ژ233، 2008/6/2،ل 5.

[2] فەرید ئەسەسەرد، تەوەری بلاوکراوە لەسەر حیزب و دەستووەردان لە کاروباری حکومەت، رۆژنامەی رۆژنامە، ژ22،236/5/2008،ل5.

[3] مەریوان وریا قانع، سیاسەت و دونیا سەرچاوەی پێشوو، ل 327.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

متطلبات الحزب، وأن النظام القضائي يمضي مع مجموعة من القوانين والأصوليات السلطوية من صناعة الحزب بعيد جداً عن تطبيق المتون والقواعد القانونية، لايوجد عمل قضائي نعتبرها مستقلة وبديهية، حيث فرض أحكام خاصة على أشخاص لا مبرر فيها، وهكذا العمل يأتي تحت إرادة الرجال الحزبيين في تطبيق قراراته، دون الجوء إلى أحكام قضائية مبنياً على مباديء ديمقراطية وسلطة القانون متساوية على جميع المجالات القانونية ذات السيادة.[1]

إن الأطراف المشاركة في سلطة الحكومة في كوردستان العراق يتعارض مع بعضها نسبة إلى دورها في الحكومة أو سلطة ذات السيادة وذلك لأجل التخفيف من قدرات بعضهما بعيداً عن الوطنية للبلوغ إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي عند إستغلاله للمراكز، وعندما نشاهد الإعلام الحزبي نراه مسيطراً على جميع المسائل المتعلقة بالقرارات المتخذة من قبل الحكومة كما أن أفضل وسيلة لتطبيق ما يتطلبه الحزب من اجل تقديمه في الحكومة هي إبراز مصالحه بعيداً عن مصلحة الجميع، وهو الذي يشير إلى ماهية الإجراءات والأعمال ويوجه الحكومة كيفما يشاء، ولابد من الإشارة إلى سيطرة الحزب للتعبير عن سيادة الفرد والمجتمع على حد السواء بسبب عدم وجود قوة او مجموعة معارضة يؤسس إدارة مستقلة عن خارج إدارة الحزب الحاكم، وهذا ما جرى بعد حدوث ظهور أحزاب معارضة يكفل نفسها من أجل إنقاذ المجتمع تحت حكم الفردي والحزبي...[2]

في ضوء ما تقدم يتبين لنا بأن التحزب السياسي في اقليم كوردستان نظراً لوجودها في واقع سياسي محدد من جهة ونظراً لنضالها من جهة اخرى فضلاًعن ان الأحزاب الموجودة في المنطقة ليست متحدة ومازالت تتبع المنهج السوفيتي القديم كل هذه العوامل منعت تشكيل حكومة ديمقراطية تتبع القوانين وتلتزم بها ويكون القانون فوق كل اعتبار وتكون ادارة الحكومة وفق نظام تداول السلطات وفق الاحقية.

الخاتمة:

أولاً: الإستنتاجات

1. على صعيد الحزب السياسي والتحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق

أ- الحياة الحزبية والسياسية في اقليم كردستان بين 1970 - 1991 مرت باصعب وأعسر المراحل وفي هذه الفترة ظهرت العديد من المنظمات السياسية والحزبية حيث كان لهم دور في النضال المسلح لتحرير الوطن من المحتل.

ب- للمرة الأولى في التأريخ في سنة 1992 توجه الشعب الكردي الى صناديق الاقتراع كخطوة وتجربة ديمقراطية للمجتمع الكردستاني لانتخاب من ينوب عنهم في البرلمان والحكومة وانتخاب رئيس للشعب الكردي المحرر.

ج- الحياة السياسية والحزبية في اقليم كردستان ما بين 1992 – 2005 كانت بعيدة عن المبادئ

---

[1] همان سەرچاوە، ل 165.

[2] همان سەرچاوە، ل327.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والتطور الديمقراطي سلبت خلالها حقوق الآلاف من المواطنين و النتيجة حصلت حرب دموية مسلحة بين الأحزاب في اقليم كردستان وكانت هذه الحرب عقبة أمام التحول الديمقراطي في هذه الفترة، وبعدها لم تكن مثالياً، ولكن الفترة بعد 2005 لكان أفضل حالاً من السابق.

د- ظهرت المعارضة السياسية الفعالة في اقليم كوردستان في سنة 2009 وكانت احدى أهم المبادئ وأوجه الديمقراطية حيث كانت مرحلة مهمة للتطور في المستقبل في اقليم كوردستان.

ه- أغلب الاحزاب السياسية في اقليم كوردستان خاصة (أ، و، ك) و (ح، د، ك) متأثرون بالفكر والمنهج وتكوبن التنظيم الحزبي الماركسي اللينيني الذي حكم الاتحاد السوفييتي سابقا مما كان له تاثير سلبي على تجربة حكم الاحزاب في الحكومة والدولة في اقليم كردستان.

و- الديمقراطية في اقليم كردستان ولدى الاحزاب جديدة لذا فأن أغلب الاحزاب في أقليم كردستان يستخدمون الديمقراطية كشعار وفي أرض الواقع ليس لها وجود لان ليس هناك اساس جوهري وقاعدة لانتقال السلطة بين الاحزاب أو داخل الاحزاب والرئاسة والسكرتارية.

ز- الحزب الكردي ومنذ نشوؤه يحاول استخدام الليونة مع المبادئ الديمقراطية وخلال فترة 23 سنة من الحكم لديه بعض الخطوات الجزئية في التقدم نحو الديمقراطية ولكن ليس بالمستوى الحقيقي والمستقر المطلوب.

ح- أعضاء الاحزاب السياسية في اقليم كردستان أقل استقلالية في حرية التعبير داخل احزابهم يرددون مقولة القيادة للرئيس والسكرتير ورئيس الاحزاب يعترف بشمولية تنظيم الحزب الكردي.

ط- أغلب الاحزاب الكوردية في اقليم كردستان تشكلت على أساس الايديولوجة وأسلوب وسلوكيات السياسيين بعصر كفاح الجبل والثورة خاصة الاحزاب المتسلطة لذلك أصبحت عقبة أمام التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان.

ي- هناك بعض المحاولات داخل الحزب الكوردي لمنع حدوث الفساد لكن الحزب الكوردي لم يستطع تحقيق الشفافية وغير مستقر بشكل ديمقراطي.

ك- الحزب الكوردي في اقليم كردستان استولى على الهيكل الاقتصادي والمالي فهو أغنى من الحكومة ولديهم العديد من الشركات المهمة والحساسة لذلك لا يتفقون مع التحول الديمقراطي.

ل- ليست هناك مشاركة سياسية فعلية في اقليم كوردستان وأسوء فترة كانت ما بين 1992-2005 حيث لم تنجز أية انتخابات عامة لان الانتخابات أفضل وسيلة للمشاركة السياسية بسبب الحرب الداخلية ووجود إدارتين لشعب واحد لكن مع ذلك حصل انتقال ايجابي في العملية السياسية وبمشاركة المواطنين خاصة بعد ظهور المعارضة في الاقليم كنوع من التعدد الحزبي والمشاركة السياسية الايجابية بعد سنة 2009.

م- الانتخابات مهمة لتحقيق الديمقراطية لكن الحزب الكوردي اعتقاده ضعيف بالأنتخابات كأساس للحكم. خلال الأعوام 1992-2005 حكمت الاحزاب الكوردية اقليم كوردستان بدون انتخابات كما أن الانتخابات فيها نوع من التزوير وليس هناك هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات. لكن مع ذلك الانتخابات الحالية والمستقبلية فيها تزوير أقل فهي ميكانزم مهم للديمقراطية بالنسبة الى المجتمع والاحزاب الكوردية الجديدة العهد والنمو.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ن- انتقال السلطة أحد أهم أساسيات الديمقراطية لكن في اقليم كوردستان انتقال السلطة لم يحدث حتى بعد الانتخابات عام 2013-2014 حصـــل نوع من التعدد الحزبي نحو الايجابية وانتقال للســـلطة بعملية تحول للديمقراطية.

س- الاحزاب السياسية في إقليم كوردستان لم تتشكل على اساس علم السياسة خاصة (أ، و، ك) و (ح، د، ك) فلهم لحد الآن قوى مسلحة خاصة بهم حيث تشكل ذلك خطرا على المجتمع.

ع- الاحزاب الكوردية تشـكلت على أســاس رد الفعل ضــد الاســتعمار وليس على أســاس الانتخابات والديموقراطية بالإضافة الى دور الشخصيات والتأريخ الكوردي السلبي في التحول الديمقراطي.

ف- بعد 23 سنة من الحكم والتحول الديموقراطي لم تنشأ ديموقراطية مستقلة قانونيا في اقليم كوردستان والسبب يعود الى عدة عوامل:

- الحرب الداخلية بين الاحزاب قتلت روح الديموقراطية والتقدم في حدود سنوات التسعينات.
- التدخل الخارجي كان له دور سلبي في التحول الديمقراطي.
- ثورية الاحزاب والايديولوجية وإدارة الحزبين أي ادارتين للسلطة.
- إختلاف المصالح الحزبية والاقتصادية والفساد.
- الكاريزما في اقليم كوردســتان لها دور ســلبي أمام التحول الديمقراطي وانتقال الســلطة في اقليم كوردستان.

2. التوصيـــات

يجب على الاحزاب السياسية في اقليم كردستان التوافق على اسس علمية سياسية ووطنية وانضمام قواتها المسلحة بوزارة البيشمركة.

1. الحزب السـياسـي الكوردي يجب أن يترك السـلوكيات الثورية وآيديولوجية الجبل والتعامل بروح ديمقراطية وأن لا يكونوا عقبة أمام التحول الديمقراطي وتقبل الآراء.
2. الحزب السياسي الكردي عليه بالشفافية وترك الاقتصاد وكل ما هو متعلق بالامور المالية في اقليم كردستان وترك استغلال دوائر الدولة الحكومية لمصلحته الشخصية.
3. الحزب السياسي الكردي يجب أن يكون عضوا قياديا على اساس احترام القانون وعدم التدخل في الامور القانونية الخاصة بالمحاكم وأن لا يكون أعضاء وكادر الحزب فوق القانون.
4. يجب على الاطراف السـياسـية الحزبية والحزب اشـراك المواطنين في العملية السـياسـية الفعلية والالتزام بمواعيد انتخابات رئاســة الاقليم و البرلمان والبلديات ومجالس المحافضـــات كل أربع ســنوات مرة واحدة كاحدى مبادئ الديمقراطية المهمة والإعتراف بنتائج الانتخابات كاحدى أساسيات الحكم وترك الشرعية الثورية بهيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات بعيدا عن التزوير والتاثير والتدخل الحزبي.
5. الاحزاب المفوضــة عليها العمل لاســتقرار العملية الســياســية والحكومية في جميع دوائر الدولة واحترام القانون وقراراته.
6. يجب تحقيق تفاضل السلطة في العملية السياسية في اقليم كوردستان وأن لا يقتصر كرسي الحكم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على حزب أو اثنين انما احترام حقيقي لاشراك جميع الاحزاب.

7. منع تدخل الايادي الخارجية في العملية السياسية والحزبية في اقليم كوردستان والحد من التأثيرات السلبية في عملية التطور الديموقراطي.

عزل المصلحة الحزبية والشخصية عن مصلحة الحكومة والحؤول دون استخدام المناصب الحكومية والحزبية للمصلحة الشخصية وابعاد الايادي الحزبية والقيادية في الاقتصاد والأمور المالية للأقليم.

قائمة المراجع

1. عبدالرزاق مەرزنك، راثەڕين و بەهار ي ئازادي سلێماني، 2004.
2. حامد طەوهەتري، ڕاثورت دەربارەي هەڵبژاردني كوردستان 1992/5/19، ستۆكهۆڵم، 1992.
3. **نەوشيروان** مستەفا، ناكۆكييەكاني ثارتي و يەكيتي، ئامادەكردني لوقمان عەباس، هانكۆ، فنلەندا,1999.
4. صالح مەلا عمر عيسى، ئەنتيكطەرايي و دەوڵەتي نەتەوەيي لة ضەرخي بة جيهانيبووندا كوردستاني عێراق وەك نموونة، لة بلآوكراوەكاني مەكتەبي ناوەندي ديراسات وثێطەياندني حيزبي، هەوليَر، 2008.
5. د. رشيد عمارة الزيدي و يوسف محمد صادق، المعارضة السياسيية في كوردستان- العراق(النشأة والمستقبل)، المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات- الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2012.
6. دولة المواطن، موقع إخباري سياسي دولي محلي، يهتم بالشأن العراقي والدولي www.irqnta.com، تقرير حول نتائج الإنتخابات في إقليم كوردستان العراق عام 2013، تاريخ الزيارة 2105/9/12.
7. ممد الجزائري،إقليم كردستان العراق وإتفاقية الإستراتيجية بين (حدك و أوك)، موقع دولة مواطنww.irqnta.com،تاريخ الزيارة 12-2-2014.
8. نبيل الحيدري وعبدالحميد زيباري، إتفاقات كردية قد تقلص حظوظ حزب طالباني في حكومة الإقليم، موقع إذاعة العراق الحر،تاريخ الزيارة18-4-2014.
http://www.iraqhurr.org/content/article/25354559.html
9. د. بورهان ياسين نوسەرو روناكبير، 2015/5/20, هەوليَر.
10. د. عابد خالد رەسولَ، ضاوثێكەوتن، مامۆستاي زانكۆي لەكۆليذي زانستة راميارييەكان، زانكۆي ضەرموو، 2015/6/8, سلێماني.
11. فريد اسسرد، ئەندامي سەركردايەتى يەكێتى نيشتيماني، ضاوثێكەوتن,17./6./2016سلێماني سەعات 3ي دواي نيوەڕۆ.
12. جوان إحسان، ئەندامي سەركردايەتي(ي,ن,ك)، 2015/6/10 كاتذميَر12, سلێماني.
13. هێمن هەورامي، ئەندامي سەركردايەتي(ئدك)و ليَثرسراوي ثەيوەنديەكاني دەرەوەي ثارتي. 2015/5/9، كاتذميَر:1:30 مەسيف.هەوليَر.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

14. ضنار سعد ئەندامي سەركردايەتي (ژدك),2015,5,18, هەوليَر.
15. جەلال جەوهەر عزيز: ئەندامي جظاتي نيشتيماني بزوتنەوەي طۆران و سەركردەي دياري بزوتنەوەكة 10شەو. 2015/6/6,سليَماني.
16. كويَستان محمد، ئەندامي جفاتيطشتي بزوتنەوەي طۆران، 2015/5/9. 8شەو سليَماني.
17. محمەد حكيم ئەندامي مەكتەبي سياسي كۆمەڵَي ئيسلامي كوردستان، 2015/5/14، كاتذميَر 2:00, سليَماني.
18. ئاظان أحمد إسماعيل، ئەندامي مەكتەبي سياسي كۆمەڵَي ئيسلامي كوردستان، 2015/5/14، كاتذميَر 4.00, سليَماني.
19. د. صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كوردستان العراق من 1946-2001، مؤسسة البلاغ، ط1، دمشق، 2002.
20. محمد صابر كريم, تعددية السياسية وأثرها على السلطة التشريعية في إقليم كوردستان العراق, منشورات,أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر, السليمانية, 2012.
21. كۆمەڵَيَك نوسەر، كوردستاني عيَراق و ململانيَي ناوخۆيي و ئايندەي سياسي، ضاثخانەي كاروَ، سليَماني، 2014.
22. صباح صبحي حيدر، الأحزاب ودورها في التنشئة السياسية في إقليم كردستان العراق(دراسة تحليلية ميدانية)، رسالة الماجستير، مقدم إلى كلية القانون والسياسة في جامعة صلاح الدين، 2003.
23. مەريوان وريا قانع، سياسەت و دونيا(مانا و بيَمانايي سياسەت لة كوردستاندا)، ضاثخانەي ئاويَنة، ص1، سليَماني، 2012.
24. ناهض حسن جابر الراوي، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، ممطبعة شهيد آزاد هەورامي، ط1، كركوك، 2006.
25. د. سليمان محمد، الفيدرالية والحكم الذاتي، ترجمة: محسن بني ويس، من إصدارات الإتحاد الوطني الكردستاني، مركز تنظيم بغداد.
26. د. تحسين حمة غريب، نوسەر ومامۆستاي زانكۆ2015/5/3 كاتذميَر5.30. سليَماني.
27. قادر قاضاغ ئەندامي سەركردايەتي (ژدك)، د، 2015/6/3، كاتذميَر 8 ي شەو، دهۆك.
28. **م, صلاحدين بهاالدين محمد، ئەميندارى پێشووى يەكگرتووى ئيسلامى كوردستان لەنێوان سالآنى 1994-2012, 2015/5/19.سلێمانى.**
29. **ابوبكر كاروانى ئەندامى سەركردايەتى يەكگرتوى ئيسلامى كوردستان,2015,4.28 كاتژمێر 12سلێمانى.**
30. **بێخاڵ أبوبكر ئەندامى سەركردايەتى يەكگرتوى ئيسلامى كوردستان، چاوپێكەوتن، 2015/5/27. كاتژمێر,10سلێمانى.**
31. **بابكر دڕەيى هەڵسوڕاوى بزوتنەوەى گۆڕان، سلێمانى 2015/6/9، كاتژمێر 1:00، سلێمانى.**
32. **مسعود عبدالخالق، ناسنامەى حيزبە كوردستانييەكان (ڕوئيان – ئايديۆللۆجيايان - هەڵسەنگاندنيان)، ص1، هەولير, 2009.**
33. **الجبهه الكوردستانيه العراقيه/الإعلام، الميثاق والنظام الداخلى، 1988.**

34. **گەراس ئارِ. ڤی. ستانسفیلد، کوردستانی عێراق، و: لە ئینگلیزییەوە، پ.ی. د. یاسین سەردەشتی، چاپی یەکەم، سلێمانی,** 2010.

35. **میدل إست اونلاین، أربیل – عراق من شمال عقراوی 04/ 10/ 2002، النشرە الأولی، یوم** 11/ 8 /199.

36. **محمد رەووف، هەڵبژاردن و کارتێکەرەکان شیکاری ئە نجامەکانی هەڵبژاردن لەهەرێمی کوردستان، گۆڤاری سپی، سپی میدیا, ژ** 7**, هەولێر،** 2013.

37. **ڤیان مجید فرج، سیستمەکانی هەڵبژاردن و پرنسیپەکانی دەنگدان، بێ دەزگای چاپ، چ**2**,سلیمانی** 2010.

38. **مستقبل کورد العراق فی ڤل الإصگفافات الإقلیمیه، مرکز الرافدین للبحوپ والدراسات، الأربعاو،** 2012/04/11

Read 26more: http://kirkuknow.com/arabic/?p=27039#ixzz3XyosOf89

دیسمبر, 2013

39. **محمد رەئوف، سەرچوەی پێشوو، لـ** 118**- ڤیان مجید فرج،سەرچاوەی پێشوو، لـ** 169 **–ئە نجامی هەڵبژاردنی پەرلەمانی کوردستان تۆری زانیاری نێودەوڵەتی. بۆ زانیاری زیاتر بڕوانە** www.kirkuknow.com/kurdishl/p=27857.

40. موقع صوت كوردستان، www.sotkurdistan.net، جماهير كوردستان ومعارضة الحزبية، يوم الزيارة: الخميس 18 أيلول/2015

41.مستقبل كورد العراق – في ظل الاصطفافات الاقليمية؟

رابط

الصفحة:http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=3254

42. ينابيع العراق، موقع رابطة الأنصار الشيوعيين العراقيين.

ww.yanabe3**aliraq**.com/ تاريخ الزيارة 14/حزيران/2014.

43. **عەتا قەرەداغی, دەسەلاتی بیباك و ئۆپۆسزیۆنی بە پەلە, چاپخانەی رۆکسانا, سلیمانی,** 2011.

44. **نەوشیوان مستەفا، ئێمە و ئەوان- ناکۆکییەکانمان لەسەر چین؟ چ**4**، چاپخانەی زەرگەتە، سلێمانی،** 2009.

45. **فاروق ڕەفیق، یەك كاتژمێری ماوە بۆ نیوەشەو، چاپخانەی شڤان، چاپی** 1**، سلیمانی ،** 2009.

46. **ڕێبین ڕەسوڵ، نوسەرو ڕوناکبیر,** 2015/6/2**,** 9**شەو, هەولێر.**

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

47. **مەریوان وریا قانع، سیاسەت و دونیا (مانا و بیّمانایی سیاسەت لە کوردستاندا)، چاپخانەی ئاوێنە، ص1، سلێمانی،** 2012.
48. **محمد رەئوف،** 17**ی شوبات، لێکۆڵینەوەیەکی – بەڵگەنامەیی بەراوردکارییە، چ**1، 2014، **چاپخانەی کارۆ، سلێمانی.**
49. **مەولود باوە موراد، تەوەری بلاّوکراوە لەسەر حیزب ودەستێوەردان لەکاروباری حکومەت، رۆژنامەی رۆژنامە، ژ**233، 2008/6/2.
50. **فەرید ئەسەسەرد، تەوەری بلاّوکراوە لەسەر حیزب و دەستووەردان لە کاروباری حکومەت، رۆژنامەی رۆژنامە، ژ**236، 2008/5/22.

پوختە:

لە بەهاری سالّی 1991 **لە هەرێمی کوردستان ڕاپەرین دژ بە سستمی ستەمکاری بەعس ڕوویدا، تەواوی هێزەکانی ڕژێم لەو ناوچانە وەدەرنران، دەڤەرەکە کەوتە ژێر حوکمڕانی بەرەی کوردستانی ئەوکات، بەرەی کوردستانی لە نیسانی هەمان سالّدا بڕیاری ئەنجامدانی هەڵبژاردنی لە هەرێمەکەدا، ئەوەبوو لە ئایاری هەمان سالّ هەڵبژاردن سازدراو هێزە سیاسیە کوردستانیەکان بەشداریان تێدا کرد، لە ئاکامیشدا حکومەت لە نێوان دوو پارتە سیاسیەکە پارتی دیموکراتی کوردستان و یەکێتی نیشتمانی کوردستان و کەمایەتیەکان پێکهات، بەڵام ناتەبایی سیاسی و ڕۆڵی نێگەتیڤی پارتە سیاسیەکان نەیانتوانی پڕۆسەی وەرچەرخانی دیموکراسی لە هەرێمی کوردستان بە ئەنجامێکی دروست بگەیەنن، ئەوەبوو جەنگی ناوخۆ بۆ ماوەی نیو دەیە بەرپابوو، دواتر ڕێککەوتن لەسەر ئەوەی کە جەنگ هیچ بەرەنجامێکی پۆزەتیڤی بۆ هەرێم نییە، بەڵام ئەو زیهنیەتە هەر نەیتوانی دیموکراسیەتێك بێنێتە ئاراوە کە خەڵکی هەرێمی کوردستان دەیخواست. هەر بۆیە لەو ساتەوە تا ئەمڕۆ پارتی سیاسی لە هەرێمی کوردستان نەیتوانیوە بەڕۆڵی پۆزەتیڤی خۆی دەرهەق بە دیموکراسیەت پیادە بکا، هەر ئەو ڕۆڵە نێگەتیڤیەش بوو کە پارسەنگێکی نادروستی لەسەر پڕۆسەی وەرچەرخانی دیموکراسی لە هەرێمی کوردستان دروست کرد.**

پارتە سیاسیەکانی کوردستان گرفتی بونیادیان هەیە کە زیاتر سیمای دیموکراسیبوونیان نەپێکاوە، پارتەکانیش زیاتر لە ڕۆڵی خۆیان لە نێو حکومەت و دامودەزگاکانیدا دەگێڕن کە بە نێگەتیڤ شکاوەتەوەو بووەتە مایەی ئەوەی کە مۆرکی پارتیبوون بەسەر دامودەزگاکانی حکومەتدا ببڕێ و هەر ئەوەش وای کردووە کە ویستی پارتە سیاسیەکان بەسەر تەواوی حکومەت و دامودەزگاکانیدا بکشێتەوەو بڕەخشێ.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١) – العدد (٢)، كانون الأول ٢٠١٦
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

خلاصة البحث

قام الشعب الكوردستانى في آذار 1991 بانتفاضة شعبية ضد سياسات الجور والإبادة بحق الكورد والمكونات الأخرى داخل إقليم كوردستان العراق، وقام الشعب بدحر جميع قوات النظام البعثي في هذه المنطقة، وقررت الجبهة الكوردستانية حينها باجراء انتخابات شعبية في الإقليم في آذار نفس السنة، وبعدها تكونت الحكومة من الحزبين الرئيسيين والمكونات الأخرى من المسيحيين والكلدان والآشوريين، إلا أن الذهنية الحزبية لم تفسح المجال أمام التقدم في عملية التحول الديمقراطي في الإقليم، بل زادت الأمر سوءاً حتى انتهى باندلاع الحرب الأهلية بين الطرفين التي دامت نصف عقد من الزمن، إلى أن وصل الطرفين إلى اتفاق سياسي، وقد توصل الطرفان إلى حقيقة معينة بأن الحرب لا تغني لهم من شيء وستكون نتائجها على الشعب في كوردستان غير مرضية. أي بمعنى آخر أن الأحزاب السياسي لم تؤد دوراً إيجابياً في عملية التحول الديمقراطي في الإقليم بل كانت عرقلة رئيسية أمام تقدمها.

إن الأحزاب السياسية تتسم بنوع من إشكالية البنية غير الديمقراطية للأحزاب الكوردية وغيرها، بالإضافة إلى إشكالية التدخل الحزبي في المؤسسات الحكومية، بحيث أصبحت المؤسسات قناة تنظيمياً للأحزاب واتسمت المؤسسات بالتكوين الحزبي لها، كما أنها أصبح موضع إرادة الأحزاب وفوق القانون وبالذات الحزبين الرئيسيين في الإقليم. أي أن سيادة الحزب فوق كل الإعتبارات الأخرى في المؤسسات الحكومية.

Abstract

The Kurdish people in March 1991 popular uprising against the policies of injustice and genocide against the Kurds and other components within the Kurdistan Region of Iraq, and the people to defeat all the forces of the Baathist regime in this region, and decided the Kurdistan Front at the time to hold popular elections in the region in March the same year, The two main parties and the other components of the Christians, Chaldeans and Assyrians, but the party mentality did not allow for progress in the process of democratization in the region, but even worse until the end of civil war between the parties, which lasted half a decade, Li arrived that the parties to a political agreement, the parties have reached a certain fact that the war does not sing them something and will be consequences for the people in Kurdistan is not satisfactory. In other words, the political parties did not play a positive role in the process of democratization in the region, but were a major obstacle to their progress.

The political parties are characterized by a problematic nature of the non-democratic structure of the Kurdish parties and others, in addition to the problem of party interference in governmental institutions. The institutions have become an organizational channel for parties, and the institutions have become partisan. That is to say, party supremacy over all other considerations in government institutions.